تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأحد 26 من ذى الحجة 1446 هـ • 22 يونيو 2025 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 382 | عدد الصفحات 23

9.275 مليار دينار كويتي ودائع تحت الطلب للقطاع الخاص

30.5 % زيادة في الودائع الأجنبية في البنوك

وفرة السيولة تشكل حماية كبيرة لتماسك أسعار الأصول

تركيز كبير على الاستثمار في الداخل مقارنة بالأسواق العالمية

كتب حازم مصطفى:

بلغ إجمالي الودائع تحت الطلب العائدة للقطاع الخاص، والجاهزة للاستخدام والسحب في أي وقت ومن دون سابق إنذار، ما قيمته نحو 9.275 مليار دينار كويتي، وهي كتلة كبيرة ومطمئنة ولها دلالات عديدة.

بداية تمثل تلك المبالغ 23 % من حجم وإجمالي ودائع القطاع الخاص في القطاع المصرفي التي تقدر بنحو 40.255 مليار دينار كويتي.

كتلة الودائع تحت الطلب، وفقاً لتقديرات مصادر، هي سيولة جاهزة للفرص الاستثمارية التي يمكن أن تتاح في مختلف مكونات ومفاصل الاقتصاد، حيث تتميز تلك السيولة بأنها سريعة السحب ويمكن التعامل معها بمرونة عالية، على عكس القنوات الإجرائية الخاصة بالتمويل الاعتيادي والذي يحصل على وقت لحين حسم قرار المنح.

نمو كتلة الودائع تحت الطلب والعائدة للقطاع الخاص بنحو 5.7 % مؤشر تفاؤلي إيجابي يعكس نظرة إيجابية طويلة الأجل وضمن إجراءات القطاع الخاص التي تترقب فرص في قادم الأيام.

جزء كبير من الودائع تحت الطلب لا يوجد عليها فوائد، وبالتالي عدم «تكبيلها» بمواعيد محددة كودائع يعكس الرؤية الإيجابية متوسطة وطويلة الأجل.

مؤشر زيادة الودائع تحت الطلب يؤشر إلى وفرة السيولة لدى القطاع الخاص بقوة وعدم وجود أي عوائق أو تحديات في هذا الملف الذي يعتبر شريان حياة بالنسبة للقطاع الخاص، فوفرة السيولة كما يؤكد المصرفيون توفر بيئة إيجابية وأسعار تمويل مناسبة وجيدة، حيث ترفع وتيرة المنافسة بين البنوك على تقديم التمويل للقطاع الخاص بأسعار محفزة ومشجعة أكثر على الاستثمار ومناسبة حتى لفترات عدم الاستقرار.

وتؤكد المصادر إلى أن جزء من التماسك والاستقرار لمستويات الأسعار لمختلف الأصول، سواء في السوق المالي أو خارجه، ناجمة عن وفرة السيولة، فمن يرغب في التخارج يقابله أكثر من طلب للشراء، وبالتالي تمثل تلك الوفرة للسيولة ضمانة تقييم جيدة للأصول، مؤكدة أن كل فرصة جيدة تلوح في الأفق، بدينار على سبيل المثال، يقابلها تنافس بنحو 5 دينار، ما يعكس التركيز الكبير على الاستثمار في فرص الداخل مقارنة بالأسواق العالمية.

وفقاً لمصادر مصرفية، وفرة السيولة أيضا تمنح المستثمرين نفس أطول وسقف تفاوضي أعلى، فإما أن يحقق التخارج المستهدف من عملية البيع أو يتم الانتظار، طالما هناك أدوات وبدائل ومصادر أخرى لتمويل أي فرصة.

السيولة المتاحة للقطاع الخاص كخطوط ائتمان مضافة إلى الودائع تحت الطلب تمثل مصدات حماية واطمئنان وحزام ثقة، وهو ما يفسر ضمنياً موجة التمسك بالأصول واتزان السوق فيما بين العرض والطلب، وهي من أهم المراحل، منذ عقود، التي يصل في السوق لمستوى من النضج غير المسبوق في الاحتفاظ بالأصول، ومن جهة أخرى يأتي ذلك التوجه مدعوم بتغيرات بيئة الممارسة الاستثمارية.

في محطة ذات دلالة إيجابية متعددة الأوجه، بلغ نمو الودائع الأجنبية للقطاع الخاص والمؤسسات المختلفة والحكومات لأجل وتحت الطلب، وذلك لدى البنوك المحلية، ما نسبته 30.5 %، حيث قفزت إلى 4.34 مليار دينار من مستوى 3.3 مليار.

أرقام:

ودائع القطاع الخاص في البنوك طويلة الأجل بعائد

30.979

مليار دينار.

ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنسبة 10 % من بداية العام إلى

14

مليار دينار، تؤكد أعلى درجات الثقة في القطاع المصرفي ومستقبل الاقتصاد.

6.235

مليار دينار قيمة الاستثمار الأجنبي في البورصة.

«الاقتصادية» تنشر نص التفويض المطروح على مستثمري البورصة للتوقيع عليه

الوسيط المؤهل يقترب ... وفرص أكبر للمشتقات وأدوات جديدة

دخل مشروع تطبيق الوسيط المؤهل رسمياً مرحلة جديدة من الاستعدادات التي تتم على قدم وساق لإطلاق وإنجاز المشروع، والذي من المنتظر أن يكون نقطة تغيير مهمة ونقطة فاصلة بين مرحلتين من مسيرة السوق منذ التأسيس، حيث سيتم استكمال ترخيص الوسيط المؤهل والدخول في مرحلة جديدة من خدمات التداول التي تشمل الأدوات المالية الحديثة، من مشتقات تم إقرارها بالفعل أو أخرى مستحدثة.

وتنشر «الاقتصادية» التفويض المطلوب من المستثمرين والمتداولين عموماً توقيعه، وهو تفويض يمثل مدخل للواقع الجديد الذي ستكون عليه أموال العميل:

وينص التفويض على إقرار العميل بأنه بموجب هذا التفويض فهو «يفوض الشركة الكويتية للمقاصة بتحويل جميع المبالغ المودعة في حساب التقاص لدى أي بنك من البنوك العاملة بدولة الكويت، والمودعة منه بغرض التداول في الأوراق المالية، وما يتعلق بذلك من تعاملات، إلى حساب الوسيط المؤهل شركة (...)»، ولتنفيذ هذا التفويض فقد يفوضه أيضاً – بموجب هذا – في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإتمام التحويل، والتوقيع على كافة المستندات اللازمة لذلك وما قد يترتب على التحويل من آثار دون أدنى مسئولية على الشركة الكويتية للمقاصة.

كما يقر العميل بعلمه وبموافقته بأن يتم إيداع أي مبالغ مستقبلاً لأغراض التداول في الأسهم في حساب الوسيط المؤهل.

ما الذي يجبر الشركات لبيع أصول بخسائر لسداد دين في ظل حلول أخرى؟

هل بيع الأصول بخسائر تصل إلى 50% تفريط في حقوق المساهمين؟

إغلاق المديونيات تحول لبزنس رابح نتيجة الخصومات الكبيرة

الدائنون يقدمون نسب خصم ويقبلون بالسداد العيني

هل يتم تقييم الأصول من أطراف محايدة قبل قرار البيع؟

اندلاع الأزمة المالية العالميـــة أواخر 2008 خلف أكبر أزمة ديون، والتي كشـــفت معها الكثير من الممارســـات المتعلقـــة بالقروض غير المباشـــرة التي كانت تســـمى بوكالات استثمار وهي في باطنها قرض بعوائد محددة.

جزء كبير من معالجات وتســـويات الديون تم إطفاؤها بالأصول، ورحب الدائنون وقتهـــا بالقبول العيني مقابل الدين، واستدخلت الكثير من البنوك وقتها أصول مختلفة من أصول عقارية وحصص في شركات مختلفة وظهرت إفصاحات عديدة لبنوك في قوائم كبار الملاك.

عمليات التقييم كانت تتم بأســـعار عادلة نسبياً وتمثل ميـــزة للمدين الذي نجح في التخلص من دين ووقف عبء الفائدة في ظل ظروف يصعب معها التسييل.

لكن التساؤل الذي يطرح نفســـه حالياً، في ظل تحسن الأوضاع بالنســـبة للأصول وتعدد فرص التخارج، ما الذي يدفع أي شركة لبيع أصل بخســـارة كبيرة للحصول على كاش لسداد دين؟

في ظل تعدد الفرص أمام المدين والتي من أبرزها:

1 – ســـداد الدين باســـتخدام الأصل من خلال التفاوض مع الدائن بقبول ســـعر عادل يتم تقييمه من طرف محايد وحتى الحصول على نسبة خصم؟

2 – تسييل الأصل بســـعر منطقي عادل وليس بخسارة تصل إلى 50%، حيـــث أن الظروف المحيطة بالتخارجات ليســـت في مرحلة كساد أو ركود، فضلاً عن ارتفاع الطلب على الملاذات الآمنة والأصول الملموســـة والتي من بينها العقار.

3 – أحد الفرص والخيـــارات هي بيع الدين لصالح بنوك أخرى وجهات تمويلية تقوم بشـــراء الديون، وتقوم هي بالسداد والحصول على شروط أفضل ومميزات سداد أطول وأسعار فائدة أقل.

4 – البحث عن ممولين من أسواق خارجية في ظل رغبة الكثير من البنـــوك الإقليمية والدولية فـــي الانفتاح على السوق المحلي.

5 – تفعيل آليات التعاون بين التابع والزميل، ببيع الأصل محل البيع لشركات ضمن المجموعة لديها فوائض سيولة للحفاظ على الأصل وتجنب الخسائر المبالغ فيها، ومن ثم البيع لاحقاً بسعر جيد يعوض الخسارة.

6 – الأطـــراف الدائنة تمد يد التعاون والعون للشـــركات المدينة وتســـاعدها في الهيكلة، لأنهـــا تكون في موقف الراغـــب في المعالجـــة لتجنب الشـــطب والمخصصات والدخول في دوامة القضايا والإفلاسات والتي تحتاج إلى سنوات.

ثم إن هناك تساؤلات تطرح نفسها في هكذا ملفات وهي:

من هو الطرف المشتري في حالات البيع بخسارة كبيرة تصل إلى 50%؟

غالباً ما تكـــون القيم الدفترية للأصـــول في ميزانيات الشـــركات متحفظة وبأقل من القيمة العادلة السوقية، ما يعني أن الخســـارة الحقيقية عند بيع أي أصل بخسارة قياساً للقيمة الدفترية تكون أعلى بكثير.

في حالات التخارجات من أصول بأسعار أقل من قيمتها العادلة، وبمقـــدار النصف تقريباً، هل قـــدم البنك رفض للمدين بعدم قبول الأصل كسداد عيني؟

في حالات كثيرة مـــن دروس الأزمة المالية كانت البنوك تقدم حلول واستشارات ومقترحات لهيكلة وسداد الديون لتجنب الوقف عن الســـداد والدخول في تبعات محاسبية ورقابية يترتب عليها ملاحظات مختلفة، باعتبار أن العلاقة مشتركة ومصلحة المدين من مصلحة الدائن، هل مبادرات البيع للأصول المختلفة بخسارة مبادرة من الشركة؟

هل في حالات البيع بخســـارة للأصول تحصل الشركات على نسبة خصم حتى تعادل أو تقلص مستويات الخسارة وتحقق توازن نســـبي بين الخسارة والسداد؟ وهي عملية هندسية مالية، يمكن أن تبرر البيع بخسارة لأي أصل.

شـــركات عديـــدة حققت أربـــاح من وراء التســـويات وسداد الديون وانعكســـت أرباحاً لديها نتيجة الخصومات التحفيزية والتشجيعية على السداد وإغلاق المديونية.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 382 • الأحد 22 يونيو 2025 م • 26 من ذى الحجة 1446 هـ
aleqtisadyah.com

تسوية مديونية بقيمة 40 مليون دينار

تمت معالجة وتسوية دين بقيمة 40 مليون دينار كويتي بعد مفاوضات طويلة توجت بالنجاح.

حصل العميل على نسبة خصم جيدة في إطار مصلحة الطرفين، في بادرة حسن نية من الطرفين ستحافظ على استمرار العلاقة المالية، حيث أن العميل من المستثمرين المليئين ويملك العديد من الاستثمارات في قطاعات مختلفة، وهيكلة الدين ستفتح الباب أمام الاحتفاظ ببعض الأصول المهمة والاستراتيجية .

تمويل موجه للبورصة عبر محفظة تحت وصاية البنك الدائن

حصلت شركة استثمار على 4 مليون دينار بغرض الاستثمار في الأسهم المدرجة، وذلك وفقاً للشريعة الإسلامية، بنسبة تغطية 150 % من المبلغ المستخدم، من خلال فتح محفظة استثمار تحت وصاية المقرض وفقاً لاتفاقية التمويل.

صندوق الأسرار:

1 رئيس مجلس إدارة شركة استثمارية باع حصته مؤخراً واتجه بالسيولة إلى المضاربة في السوق العقاري عبر كيان مؤسسي شخصي، ووجه جزء نحو سوق الأسهم محققاً توازن بين الفرص في العقار والأسهم التي يتمتع بخبرة عميقة فيها. اتجاهه لسوق العقار تجربة، لكن توقعات المقربين منه أن يعود سريعاً للأسهم التي حقق منها ثروته الضخمة تاريخياً.

2 من المنتظر أن يتم حسم ملف دين لأحد الشركات الخليجية «رضاءً».

3 بلغت كمية أسهم مشتريات الأجانب في «بيت التمويل» 7.390 مليون سهم وفقا لنسب 18 يونيو الماضي.

4 بلغت كمية الشراء الأجنبي أيضا لسهم بنك الخليج 1.197 مليون سهم.

5 حافظ البنك الوطني على أعلى نسبة ملكية في رأس المال بواقع 26.96 % تقريباً.

6 ارتفعت ملكية الأجانب في سهم «الجزيرة» إلى نحو 17.90 %، عاكسة الثقة في الأداء التشغيلي للشركة، حيث تعتبر تلك الملكية من أعلى الملكيات بعد البنوك.

7 رغم بلوغ السعر السوقي مستوى قياسي، استمرت عمليات الشراء الأجنبية على سهم البورصة وبلغت النسبة 13.77 %.

8 مدين استمع إلى نصيحة تحذيرية من الإدارة القانونية في البنك الدائن بشأن أحد معاونيه، وكانت فاتحة خير ونجح وتوفق في المهمة.

9 بحلول أغسطس المقبل سيكون هناك تغيير في رأس الجهاز التنفيذي لإحدى الشركات الاستثمارية المتحولة إلى قابضة.

10 شركة استثمار لديها عقارات استثمارية بقيمة 6.290 مليون دينار، ارتفع معدل الإشغال فيها من 82 % إلى 90 %، كما ارتفع معدل العائد من 5.9 % إلى 7.3 %.

11 اكتتبت شركة استثمار في أسهم ممتازة في شركة أجنبية. يحق لهذه الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد توزيعات أرباح بمعدل 8 % سنوياً، وفي حال عدم توفر أرباح كافية في سنة مالية معينة تتراكم الأرباح وتصبح مستحقة الدفع عند توفر أرباح كافية، ويتم دفع أرباح الأسهم الممتازة إلزامياً من قبل الشركات الزميلة في تاريخ مستقبلي.

12 قامت شركة بتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين معتمدين متخصصين بالطرق التالية: باستخدام رسملة الإيرادات ثم تقييم العقارات الأخرى باستخدام طريقة السوق استناداً إلى المعاملات الحديثة لعقارات ذات سمات ومواقع مماثلة.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 382 • الأحد 22 يونيو 2025 م • 26 من ذى الحجة 1446 هـ
aleqtisadyah.com

رئيس تنفيذي للتوازنات

من المعلوم والواضح والثابت أن مهمة الرئيس التنفيذي في أي كيان تجاري اقتصادي مالي في العالم هو إدارة الجهاز التنفيذي للمؤسسة أو الشركة، وتشغيل وإدارة أنشطة الشركة التشغيلية، ووضع الخطط والإشراف على تنفيذها، ومتابعة كافة أنشطتها بهدف تحقيق أداء وأرباح جيدة للمساهمين، وتنفيذ وتطبيق خطة ورؤية مجلس الإدارة الذي هو أعلى سلطة تنفيذية في الشركة تتم مسائلته عن الأداء من المساهمين.

لكن هناك مهمة جديدة ابتكرها رؤساء تنفيذيون تقوض المهام الأصلية والأصيلة، هذه المهمة الجديدة والمستحدثة هي تحقيق التوازن بين الملاك في الشركة، خصوصاً عندما يكون في الكيان الواحد أكثر من مساهم بنسبة ملموسة أو واضحة.

هذا الدور الجديد والمستحدث يعتبر من أسوأ النماذج في عالم الإدارة، ويمثل ضرر على المساهمين ومصالحهم وحقوق الأغلبية الذين ينظر إليهم أصحاب البلوكات على أنهم أقليات لكنهم في الحقيقة هم أغلبية لكن متفرقين، فأصحاب النسب الواضحة المعلنة معهم مساهمين آخرين في تلك الكيانات، والشركة ليست ملكية مطلقة أو أغلبية ساحقة لهم، وهم يعتمدون عليهم في عقد الجمعيات ولا يستطيعون توفير النصاب بحصصهم من دون باقي المساهمين.

لذا مصالح جميع المساهمين لها نفس الأهمية، ويجب أن تحظى بنفس القدر من المساواة والاهتمام، طالما الكيان عبارة عن شركة مساهمة عامة وليست شركة شخصية أو عائلية.

الثابت أنه لا توجد أفضلية قانونية لمساهم على آخر، وهنا تتجلى الأخلاق والحوكمة والالتزام والحيادية والنزاهة في أن يدار الكيان وفق رؤية مؤسسية وضوابط حاكمة كابحة للميول الشخصية والأهواء التي تفتقد للحصافة ولا تستند لأساسيات العمل الحصيف، بل تخضع للإدارة الطفولية الشخصية التي تعتمد على «نواطير» وهمية مهمتها تنفيذ توجيهات ورسائل صوتية.

في تلك النوعية من الكيانات يكون رئيس التوازنات في الغالب ليس لديه وقت لإدارة الشركة، وفي هذه الحالة يقوم بإسناد مهمته الرئيسية لعدد من النواطير المساعدين حتى يمكنه أن يتفرغ لإدارة مهمته الأساسية، وهي «مسك العصا» من المنتصف بين من عينوه ونصبوه المنصب الوجيه الذي يعتبر حلم كمسمى ومميزات ووجاهة اجتماعية، حيث يتقدم الصفوف الأمامية في كافة المحافل، «والرزة والبروباغاندا" تستهوي ولها ثمنها.

هذا النموذج يمثل عبء على الشركة والمساهمين، ويمثل في ذات الوقت مخاطر بالجملة على المؤسسة أو الكيان الذي يدار لصالح أطراف محددة بعينها وتقدم مصالحهم على باقي المساهمين، لأنه ببساطة الرئيس التنفيذي «مشغول» في مهام غير المهام الأساسية المؤتمن عليها!

لذلك ليس مستغرباً أن يكون داخل الكيان الاقتصادي من هو أقوى وأحق بالمنصب من الرئيس التنفيذي المغيب، لكنه لا يحصل على ما يستحقه وما يناسب قدراته، لأن المنصب مشغول بالرئيس التنفيذي البائع لجوهر منصبه من أجل الحفاظ على الكرسي، فأصبح دوره الفعلي والعملي ... كبير «نواطير» الجهاز التنفيذي، الذي يشبه «سلك معدني» جيد التوصيل للحرارة بين كافة الجهات والإدارات في الكيان وبين أطراف الملاك الذين لا يقبلون إلا بأن يكيل الرئيس التنفيذي الموازين بينهم بميزان الذهب الحساس فلا أفضلية لأي طرف على حساب آخر والعلاقة بينهم بالتساوي في إدارة المصالح.

نموذج الرئيس التنفيذي «الناطور" يتمدد ويزدهر ويتم تقليده واستنساخه في ظاهرة عبثية ليست صحية، بل هي نموذج ضار غير مسؤول يحتاج مراجعة ووقفة تبدأ من قناعة الرئيس الناطور نفسه برفض هذا الدور، لأن المناصب والمسميات زائلة والسمعة هي الباقية، والبصمة الإيجابية والإنجاز هما الأمانة التي يجب أن يؤديها لجميع المساهمين وليس لطرفين أو ثلاثة فقط.

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية وعرابي السطو على الأصول الجوهرية المحلية والدولية.

الاستباقية هي السلاح الأقوى لمواجهة المخاطر

الشركات مطالبة بتعزيز الإفصاح عن المخاطر وخطط استمرارية الأعمال في ظل التوترات الإقليمية

بقلم: عماد الحسين

شريك – الرئيس التنفيذي - شركة الحوكمة والالتزام للاستشارات الإدارية والاقتصادية

في وقتٍ تتسارع فيه الأحداث الدولية وتشتد فيه التحديات الإقليمية، تتحمّل والبنوك الشركات والمؤسسات، المدرجة والمرخصة منها على وجه الخصوص، مسؤولية متزايدة لضمان استقرار عملياتها، واستمرار تقديم خدماتها الحيوية دون انقطاع. ففي ظل الحرب الدائرة بين إسرائيل وإيران، ومع قرب المسافة الجغرافية لمسرح الأحداث، بات من الضروري على جميع الشركات، في القطاعات المالية وغير المالية، أن تتبنى نهجًا استباقيًا في التعامل مع المخاطر المحتملة.

السياق الجيوسياسي والمخاطر المتوقعة

تصاعد التوترات الجيوسياسية يفتح الباب أمام سيناريوهات متعددة قد تُحدث اضطرابات كبيرة في بيئة الأعمال، مثل:

ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والسلع، وتعطل سلاسل الإمداد

تقلبات الأسواق المالية الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى تهديدات سيبرانية للبنية التحتية الرقمية والمالية

اضطرابات في أسعار الفائدة وأسواق العملات، وفقدان الثقة في الأسواق نتيجة التوتر السياسي.

أمام هذا الواقع، تقع المسؤولية على عاتق الشركات في تعزيز جاهزيتها المؤسسية من خلال تطوير سياسات فعّالة لإدارة المخاطر، وتحديث خطط الطوارئ، وضمان استمرارية الأعمال.

هل قامت الشركات بدورها؟

لا شك أن العديد من الشركات والبنوك قد اتخذت خطوات فعلية في سبيل تطوير خطط الطوارئ وتعزيز الجاهزية المؤسسية لمواجهة التطورات الجيوسياسية، وخصوصًا فيما يتعلق باستمرارية الأعمال والقدرة التشغيلية. لكن ما يُلاحظ في السوق أن مستوى الإفصاح العلني والشفاف عن تلك الإجراءات لا يزال محدودًا، حيث لم تبادر معظم تلك الجهات إلى شرح ما تم اتخاذه فعليًا من خطوات أو توضيح ما إذا كانت هناك مخاطر جوهرية تؤثر على أعمالها.

إن غياب هذا النوع من الإفصاح يخلق فجوة في الشفافية، ويؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، الذين يعتمدون في قراراتهم على وضوح الصورة ومدى استعداد الشركات.

التزامات الشركات في ظل الأطر الرقابية

بموجب القوانين واللوائح الصادرة عن هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي ووحدة تنظيم التأمين، فإن الإفصاح عن المخاطر الجوهرية وخطط استمرارية الأعمال لم يعد خيارًا، بل هو التزام قانوني ومؤشر أساسي على نضج الحوكمة.

وعليه، فإن الشركات مطالبة بالإفصاح الفوري والدقيق عن أي تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة للأحداث الإقليمية على عملياتها، والتأكد من تفعيل خطط استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث (علاوة على مراجعة مدى كفاءة هذه الخطط ميدانيًا، وليس فقط نظريًا، ومن ثم تقديم معلومات واضحة وشاملة للمساهمين وأصحاب المصالح حول المخاطر والإجراءات المتخذة.

دور البنوك وشركات التمويل

تتحمّل البنوك وشركات التمويل مسؤولية خاصة في ظل حساسية القطاع المالي، وتشمل إجراءات الاستعداد تحديث اختبارات التحمل المالي (Stress Testing) استنادًا إلى سيناريوهات أكثر تحفظًا. ومراجعة كفاية السيولة وخطط التعامل مع السحب الجماعي، بالإضافة إلى تحديث نماذج المخاطر لتشمل التهديدات الجيوسياسية، لضمان استمرارية أنظمة المدفوعات الرقمية والبنية التحتية.

قطاع التأمين ومتطلبات التقييم الدقيق

نرى بأنه يتوجب على شركات التأمين أن تقوم إعادة تقييم محافظها التأمينية ومدى تعرضها للمخاطر الجيوسياسية، والتأكد من كفاية الاحتياطيات الفنية لمواجهة المطالبات المحتملة، بالإضافة إلى مراجعة الشروط والاستثناءات المرتبطة بالحروب في عقودها والتحقق من جاهزية شركات إعادة التأمين الدولية المتعاملة معها ومدى تأثرها بالوضع الإقليمي.

الإفصاح الفعلي لا الشكلي

ينبغي على الشركات أن تتجاوز الإفصاح الشكلي إلى الإفصاح الاستباقي والفعّال، وذلك من خلال بيان المخاطر المحتملة بوضوح وعرض الإجراءات الوقائية المُتبعة، ومن ثم إبراز مستوى الجاهزية التشغيلية والتقنية بالإضافة إلى شرح خطط التواصل والطوارئ وتوزيع الأدوار والمسؤوليات.

إن الإفصاح الصادق والشفاف يعزز ثقة المستثمرين ويحد من الشائعات والمضاربات، ويعكس التزام الشركة بالحفاظ على مصالح جميع أصحاب المصلحة.

نحو رقابة ذاتية واستجابة مؤسسية مسؤولة

المطلوب اليوم من الشركات هو ممارسة الرقابة الذاتية، ومراجعة داخلية مستمرة لمدى الامتثال للمتطلبات الرقابية، بالإضافة إلى تفعيل التنسيق بين الإدارات (المالية، التقنية، القانونية، إدارة المخاطر) لوضع تصور شامل لمواجهة السيناريوهات الطارئة.

كما يُستحسن أن تبادر الشركات إلى تنظيم جلسات حوار داخلية وورش عمل تدريبية لفرق العمل والإدارات العليا، لتعزيز الوعي بمخاطر الأزمة الراهنة ورفع درجة الجهوزية.

دور الجهات الرقابية

وفي هذه الأحداث عادة ما تتعاظم المسؤولية الملقاة على عاتق الجهات الرقابية للقيام بدور استباقي وحازم في ضمان قدرة الشركات الخاضعة لرقابتها على تحديد وإدارة المخاطر، والاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية دون انقطاع، وبيان تأثرها بتلك الأحداث مع ضمان الشفافية والإفصاح الكامل للمساهمين وأصحاب المصالح. ونحن على ثقة تامة ويقين باحترافية القيادات في الجهات الرقابية وقدرتهم على لعب دور مهني كبير في الحفاظ على الاقتصاد وعلى سوق يتمتع بأمان وشفافية عالية يحظى بثقة المستثمرين في الأزمات.

ونؤكد بأنه لا مكان للتراخي في بيئة تتسم بعدم اليقين، الاستباقية لم تعد ترفًا، بل ضرورة استراتيجية. فالشركات التي تتحرك مبكرًا لتعزيز مرونتها المؤسسية، وإفصاحها الشفاف، وخططها الواقعية للطوارئ، ستكون الأقدر على الحفاظ على أعمالها، وثقة المساهمين، واستقرار السوق ككل.

المسؤولية الآن على المؤسسات في اتخاذ إجراءات فاعلة، مدروسة، ومستمرة، تُظهر احترافها وامتثالها، وتُساهم في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني أمام أي تهديدات قادمة.

تقرير الشال للاستشارات ALSHALL Consulting الاقتصادي الأسبوعي

324 تريليون دولار أمريكي ديون العالم السيادية

والخاصة بنسبة 325% الاقتصاد العالمي

تثبيت الفيدرالي لأسعار الفائدة يعكس تفوق القلق من التضخم

التذبذبات المالية وانحسار الثقة بسبب الحرب ضررها على الغرب أكبر الشرق

الركود التضخمي سيدعم إطالة أمد سعر الفائدة المرتفع

أسعار الفائدة

جاء في التقرير الأسبوعي لشركة «الشال» أنه خلافاً لرغبة الرئيس الأمريكي، قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم الأربعاء الفائت الموافق 18 يونيو 2025 الإبقاء على سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي ضمن نطاق 4.25 % – 4.50 %، ذلك يعكس تفوق القلق من التضخم على القلق حول النمو الاقتصادي، والواقع أن القلق من الإثنين بات كبيراً.

في تقرير 10 يونيو الجاري للبنك الدولي، طالت توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي للعام الجاري 2025 أعلى نسبة خصم ضمن اقتصادات الدول المتقدمة، وبنحو 0.9- %، مقارنة بتوقعاته في تقريره لشهر يناير الفائت. وتسببت الحرب الإسرائيلية الإيرانية بعلاوة مخاطر على أسعار النفط – خام برنت – بحدود 6.19 دولار أمريكي أو نحو 8.9+ %، ما بين اليوم الذي سبق بدء الحرب أو 12 يونيو الجاري، ويوم الأربعاء الفائت الموافق 18 يونيو الجاري. وأسعار الطاقة هي المغذي الأهم لارتفاع معدلات التضخم، ومن دون توقعات لمسار تلك الحرب وما بعدها لأنه أمر نجهله، من الواضح أن عالم اليوم لا يحكم مساراته حد أدنى من المنطق ما يزيد من مستوى التداعيات مع كل حدث سلبي.

ضعف النمو الاقتصادي واضطراب الحالة الجيوسياسية يعني ارتفاع احتمال ولوج الاقتصاد العالمي حقبة ركود تضخمي، ذلك يدفع بالبنوك المركزية الرئيسية وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي إلى إطالة الأمد لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة. ومن واقع المستوى القياسي للدين العام الأمريكي بحدود 36.6 تريليون دولار أمريكي، وارتفاع قياسي لديون العالم السيادية والخاصة إلى نحو 324 تريليون دولار أمريكي أو نحو 325 % من حجم الاقتصاد العالمي وفقاً لرويترز في تقرير لها في 8 مايو 2025، يصبح هناك تهديداً حقيقياً لبقايا النظام المالي العالمي (بريتون وودز) الذي نشأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

ذلك سيناريو قد يتحقق وقد يتحقق جزئياً فقط، ولكن حصافة السياسات العامة هي في التعامل مع أسوء سيناريو محتمل، وللكويت قد يعني ذلك ارتفاع مؤقت وقصير الأمد لإيرادات النفط، ثم هبوط لها قد يطول أمده. وفي حالة مشابهة أعقبت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، ورغم معاناة سنة الكورونا 2020 التي يفترض أنها قدمت درساً مالياً قاسياً، انفلتت السياسة المالية حينها مع أول ارتفاع مؤقت لأسعار النفط ليصل الإنفاق العام إلى أعلى مستوياته، ومعظمه جاري وغير مرن ولا مستدام. هذه المرة، ومع بقاء تركيبة النفقات العامة على حالتها غير المستدامة، ومع ولوج الكويت سوق الاقتراض العالمي، تكرار خطيئة ما بعد الحرب الروسية الأوكرانية أو حتى التردد في عملية اصلاح مالي جوهرية، أمران عواقبهما وخيمة.

أداء الاقتصاد العالمي – البنك الدولي

لا بد من التنويه إلى أن توقعات البنك الدولي المخفضة حول الأداء المحتمل للاقتصاد العالمي قد صدرت في تقريره المؤرخ في 10 يونيو 2025، أي قبل حرب إسرائيل على إيران وهي حرب عن بعد بينهما، ما سوف يضيف آثاراً سلبية على الأداء المحتمل للاقتصاد العالمي، ما لا يعرفه أحد هو حجم تلك الآثار المرتبط بتطورات تلك الحرب. ما أخذه البنك في الاعتبار هو الآثار السلبية لحرب العالم التجارية التي هبطت بتوقعاته لنمو الاقتصاد العالمي مقارنة بتقريره لشهر يناير الفائت، وسببه ارتفاع حالة عدم اليقين وازدياد تذبذب الأوضاع المالية، وضعف مستوى الثقة.

بالأرقام، هبط البنك الدولي بتوقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعامي 2025 و2026 بنحو 0.4- % و0.3- % ليصبحا 2.3 % و2.4 % على التوالي، وهما معدلا النمو الأدنى منذ عام 2008 إذا استثنينا سنتي الانكماش عامَي 2009 و2020. وعلى مستوى المجموعات، يتوقع أن يفقد نمو الاقتصادات المتقدمة نحو 0.5- % و0.4- % مقارنة بتوقعاته لشهر يناير لأنها الأكثر تضرراً من الحرب التجارية، ليبلغ مستوى نموها المتوقع 1.2 % و1.4 % للعامين على التوالي، وبفجوة عن مستوى توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي بنحو 1.1 % و1.0 %. ويقدر توقعات الضرر أعلى للاقتصاد الأمريكي، وبخصم عن توقعات يناير بنحو 0.9- % لعام 2025 ليصبح 1.4 % و0.4- % لعام 2026 ليصبح 1.6 %.

بينما الصين، ثاني أكبر اقتصادات العالم والمستهدفة الأولى بالحرب التجارية، لم يطل توقعاته أي خفض لنموها بإبقائه المعدلات ثابتة مقارنة بتوقعاته في تقرير يناير لكلتا السنتين، لتستمر بتحقيق معدل نمو بنحو 4.5 % لعام 2025 و4.0 % لعام 2026. ورغم خصم 0.4- % و0.2- % عن توقعاته لمعدل نمو الاقتصاد الهندي في تقرير يناير

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 382 • الأحد 22 يونيو 2025 م • 26 من ذى الحجة 1446 هـ
aleqtisadyah.com

الصين المستهدفة بالحرب التجارية ستحقق نمو 4.5%

متوقع للاقتصاد الهندي تسجيل 6.5% نمواً في 2025

لعامي 2025 و2026، إلا أنه توقعاته لنموها ظلت الأعلى في تقريره الحالي، فهو يتوقع للاقتصاد الهندي أن ينمو بنحو 6.3 % و6.5 % للعامين على التوالي، أو أعلى معدلات النمو للاقتصادات الكبرى. والفارق الكبير لمعدلات نموها عن أول اقتصاد يسبقها في الحجم، أو اليابان رابع أكبر اقتصادات العالم، والمقدر لنمو اقتصادها للسنتين بما لا يزيد عن 0.7 % و0.8 %، يعني قرب احتلال الاقتصاد الهندي موقع رابع أكبر اقتصادات العالم، واقتصاد اليابان ضمن قارة آسيا. وفارق مستويات النمو يعني أيضاً أن ما يفصله عن ألمانيا ثالث أكبر اقتصادات العالم والمقدر لنموها للسنتين أن يبلغ 0.4 % و1.1 % (وفقاً للبنك الفيدرالي الألماني)، قضية وقت قصير أيضاً حتى يصبح الاقتصاد الهندي ثالث أكبر اقتصادات العالم.

والقراءة في توقعات النمو الاقتصادي، ومصدرها البنك الدولي وهو مؤسسة للدول المتقدمة نفوذ طاغي على سياساتها، يعني بأن الأزمات تعزز تسريع وتيرة انتقال الثقل الاقتصادي من الغرب إلى الشرق. ولا بأس من التذكير بأن الحرب بين إسرائيل وإيران، يقع ضمن نطاقها الجغرافي أكبر مخزونات النفط والغاز في العالم، والمساهمة الأكبر في صادراتهما، وضمنها تقع أهم المضائق البحرية التي يمر من خلالها أغلب تجارة العالم السلعية، واضطراباتها لها دورها في تعميق حالة عدم اليقين، والمزيد من التذبذبات المالية، ومزيد من انحسار الثقة، وضررها على الغرب أكبر من ضررها على الشرق، والخلاف يظل على مستوى الضرر الذي يحكمه توسعها أو القدرة على احتوائها.

الأداء المجمع لقطاع البنوك – الربع الأول 2025

حقق قطاع البنوك الكويتية ويشمل 9 بنوك، خلال الربع الأول من العام الحالي تراجعاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، إذ بلغت أرباح الربع الأول 2025 بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 405.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 5.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.4- %، مقارنة بنحو 411 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2024. وانخفضت أرباح الربع الأول من العام الجاري بنسبة 2.4- %، مقارنة مع أرباح الربع الرابع من عام 2024 البالغة نحو 415 مليون دينار كويتي. وتشير الأرقام، إلى أن 6 بنوك حققت ارتفاعاً في مستوى أرباحها، مقابل 3 بنوك حققت انخفاضاً مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وبلغت قيمة إجمالي المخصصات التي احتجزتها البنوك خلال الربع الأول من عام 2025 نحو 81.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 66.5 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 14.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 22.4 %، ويظل أداء جيد ضمن وضع مضطرب لبيئتي الاقتصاد المحلي والعالمي.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك نحو 197.8 مليون دينار كويتي، مثلت نحو 48.8 % من إجمالي صافي أرباح البنوك التسعة، ومنخفضة بنحو 6.9- % مقارنة مع الربع الأول من عام 2024. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 207.4 مليون دينار كويتي ومثلت نحو 51.2 % من إجمالي صافي أرباح البنوك التسعة، ومرتفعة بنحو 4.4 % عن مستواها في الربع الأول من العام السابق.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك محسوباً على أساس سنوي نحو 18.5 ضعف مقارنة بنحو 15.8 ضعف للفترة نفسها من العام الفائت. وتراجع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي إلى نحو 1.3 % مقارنة بنحو 1.4 %. وتراجع أيضاً، معدل العائد على حقوق الملكية ببلوغه نحو 11.4 % مقابل نحو 12.2 % للفترة ذاتها من العام الماضي.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك، حقق «بيت التمويل الكويتي» أعلى مستوى أرباح بين البنوك التسعة ببلوغها نحو 168.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 9.77 فلس) أو نحو 41.5 % من صافي أرباح القطاع المصرفي، بنمو بنسبة 3.2 % مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2024. وحقق "بنك الكويت الوطني" ثاني أعلى أرباح بنحو 134.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 15 فلس) أو نحو 33.1 % من صافي أرباح البنوك، وبنسبة انخفاض بنحو 8.5- % بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وبذلك، استحوذ بنكان (بيتك والوطني) على 74.6 % من إجمالي أرباح البنوك، ذلك يعني أن المصارف السبعة الأخرى تشاركت في نحو 25.4 % من أرباح القطاع، ما يرجح أن اقتصاديات الحجم في العمل المصرفي لصالح الكيانات المصرفية الكبرى. أعلى نسبة مشاركة ضمن البنوك السبعة الأخرى كانت للبنك التجاري الكويتي بنحو 6.9 %، وأدنى نسبة مشاركة كانت لبنك وربة وبنحو 1.4 %. وحقق "بنك الخليج" أعلى نسبة انخفاض في الأرباح وبنحو 27.3- %، وذلك ببلوغ أرباحه نحو 9.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 12.9 مليون دينار كويتي.

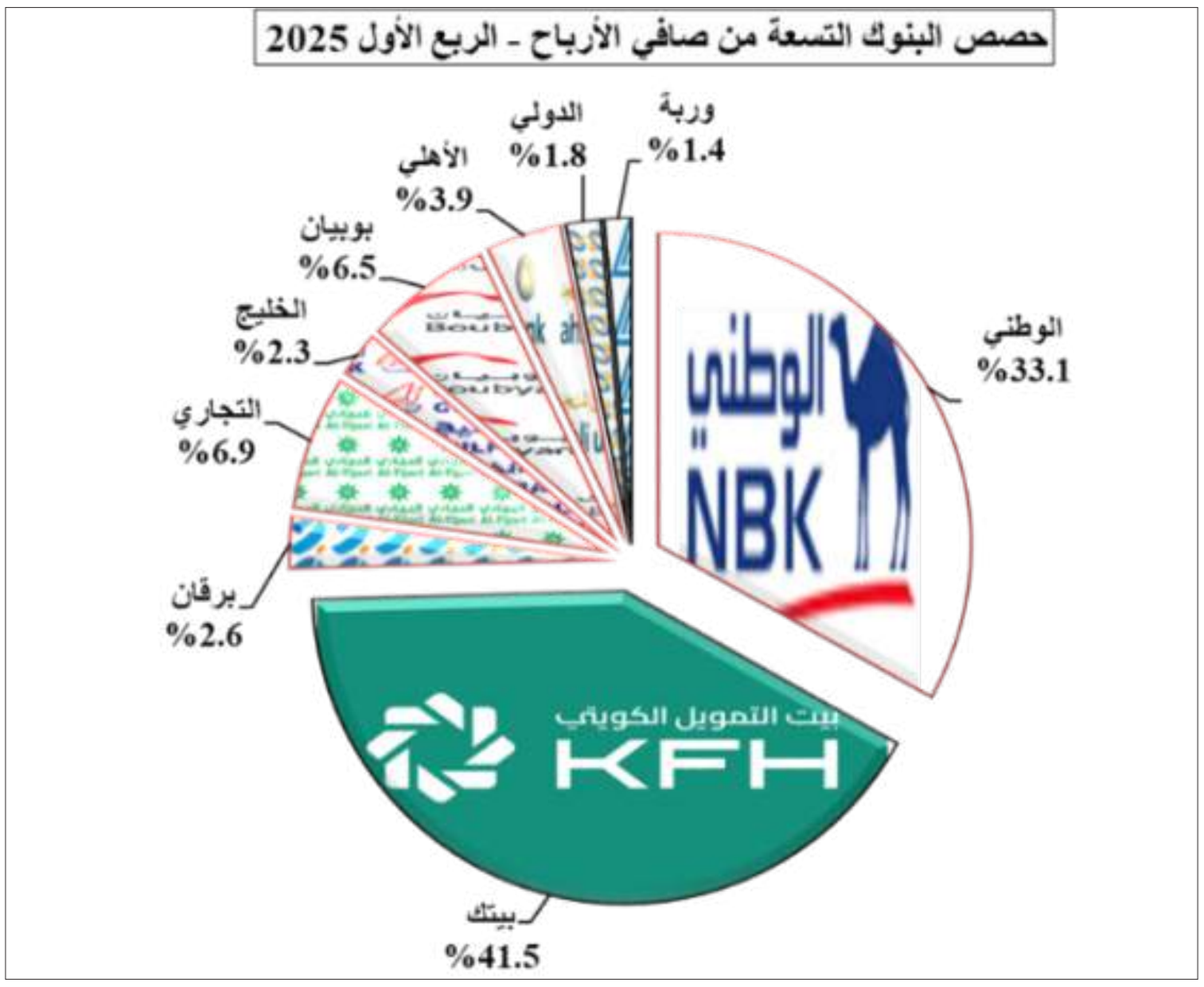

بنك برقان :

ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 8.1 %

ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 3.7 مليون دينار بنسبة 12.3 %

ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 10.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 30.1 %

انخفاض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك ليصل إلى 9.9 %

انخفاض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك ليصل إلى 0.4 %

نتائج بنك برقان – الربع الأول 2025

أعلن بنك برقان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 8.9 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنحو 2.1 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 19.0- %، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024 حين بلغ نحو 11 مليون دينار كويتي. وحقق البنك ربحاً خاصاً بمساهميه بنحو 10.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 10.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع بقيمة 543 ألف دينار كويتي وبنسبة 5.4 %، وسبب رئيسي لانخفاض الأرباح الصافية هو ارتفاع جملة المخصصات بقيمة أعلى من ارتفاع الربح التشغيلي للبنك. وجاء هذا الانخفاض في مستوى الأرباح، على الرغم من تراجع صافي الخسارة النقدية والارتفاع الطفيف في قيمة الاستردادات مقابل الديون المشطوبة.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 8.1 %، حين بلغ نحو 57.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 53.6 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 10.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 30.1 %، وصولاً إلى نحو 44.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 34 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند إيرادات أخرى بنحو 6.7 مليون دينار كويتي وبنسبة 67.3- %، وصولاً إلى نحو 3.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 9.9 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 3.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.3 %، عندما بلغ نحو 33.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 29.8 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت

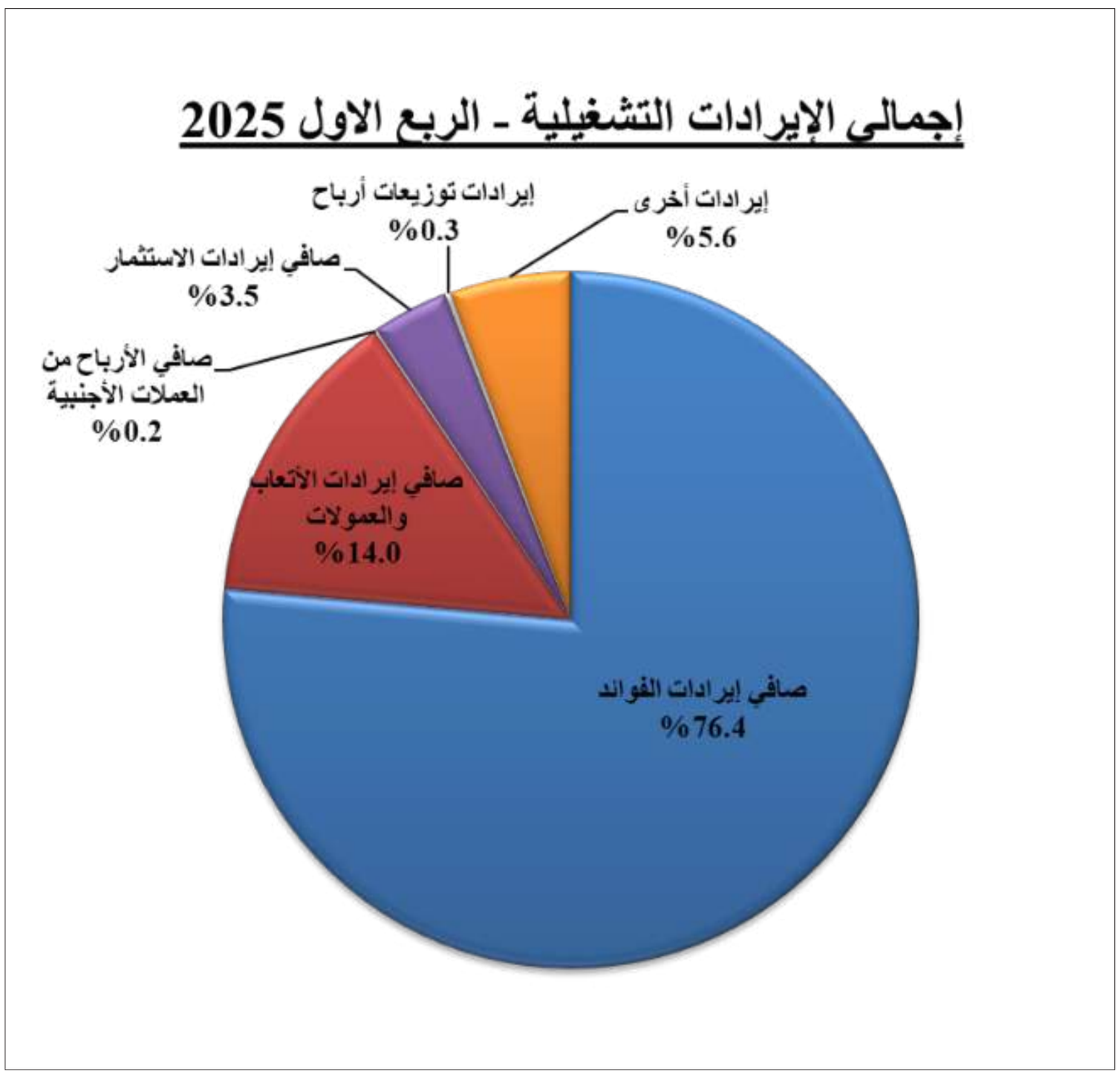

نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 57.8 % بعد أن كانت نحو 55.6 %. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 3.7 مليون دينار كويتي أو نحو 36.2 %، وصولاً إلى نحو 14 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 10.3 مليون دينار كويتي. وعليه، بلغ هامش صافي الربح نحو 15.5 % مقارنة بنحو 20.6 % خلال الفترة المماثلة من عام 2024.

وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 465.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.7 %، ليبلغ نحو 8.624 مليار دينار كويتي مقابل نحو 8.158 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. وارتفع إجمالي الموجودات بنحو 856.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة 11.0 %، عند مقارنته بإجمالي الموجودات للربع الأول من عام 2024 حين بلغ نحو 7.767 مليار دينار كويتي. وارتفع بند قروض وسلفيات للعملاء بما قيمته 184.1 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 4.1 %، وصولاً إلى نحو 4.655 مليار دينار كويتي (54.0 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.471 مليار دينار كويتي (54.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 7.7 % أي نحو 333.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 4.322 مليار دينار كويتي (55.6 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 85.9 % مقارنة بنحو 85.3 %. وارتفع أيضاً، بند النقد والنقد المعادل بنسبة 6.4 % أي ما يعادل 67.3 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 1.120 مليار دينار كويتي (13.0 % من إجمالي الموجودات) بعد أن كان في نهاية عام 2024 نحو 1.053 مليار دينار كويتي (12.9 % من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 45.5 % أو بنحو 350.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 770 مليون دينار كويتي (9.9 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 434 مليون دينار كويتي ونسبته 6.1 %، لتصل إلى نحو 7.572 مليار دينار كويتي بعد أن كانت عند نحو 7.139 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024، في حين ارتفعت بنحو 794.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.7 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الفائت، حين بلغت آنذاك نحو 6.777 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.8 % مقارنة بنحو 87.3 %.

البيان	2025/03/31	2024/03/31	التغير		
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	8623715	7766882	856833	%11.0	
مجموع المطلوبات	7571589	6777121	794468	%11.7	↑
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	865563	848740	16823	%2.0	
مجموع الإيرادات التشغيلية	57883	53550	4333	%8.1	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	33440	29772	3668	%12.3	
المخصصات	13972	10255	3717	%36.2	↑
الضرائب	2350	2873	523-	%18.2-	↓
صافي الربح	8945	11044	2099-	%19.0-	↓
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%0.4	%0.6			↓
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%4.9	%4.7			
**العائد على رأس المال	%9.9	%12.8			↓
ربحية السهم الواحد (فلس)	2.1	2.6	0.5-	%19.2-	↓
إقفال سعر السهم (فلس)	240	204	36	%17.6	
*مضاعف السعر على ربحية السهم (/)	28.6	19.6			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (/)	1.0	0.8			

* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2025 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية مارس 2025.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات ربحية البنك قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 9.9 % بعد أن كان عند 12.8 %. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.4 % قياساً بنحو 0.6 %. بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 4.9 % مقابل 4.7 %. وسجلت ربحية السهم (EPS) انخفاضاً إلى نحو 2.1 فلس مقابل 2.6 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 28.6 ضعف مقارنة بنحو 19.6 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم بنحو 19.2- % مقابل ارتفاع سعر السهم بنحو 17.6 % مقارنة مع 31 مارس 2024. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.0 مرة مقارنة بنحو 0.8 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الرابع والعشرون	الأسبوع الثالث والعشرون	التغير
	19/06/2025	12/06/2025	%
عدد أيام التداول	5	3	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	681.5	702.4	%3.0-
مؤشر السوق العام	7951.1	8156.6	%2.5-
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	575398568	309843361	
المعدل اليومي (د.ك)	115079714	103281120	%11.4
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	2586254644	1203376629	
المعدل اليومي (أسهم)	517250929	401125543	%28.9
عدد الصفقات	147154	69603	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	29431	23201	%26.9

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	90330617	%15.7
بنك وربة	42380210	%7.4
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	38540811	%6.7
بنك الكويت الدولي	37374941	%6.5
بنك الكويت الوطني	30245156	%5.3
الإجمالي	238871736	%41.5
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	251684434	%43.7
قطاع الخدمات المالية	133372307	%23.2
قطاع العقار	78659265	%13.7
قطاع الصناعة	64542257	%11.2
قطاع الخدمات الاستهلاكية	17736432	%3.1

	الأسبوع الرابع والعشرون	الأسبوع الثالث والعشرون
	19/06/2025	12/06/2025
عدد شركات ارتفعت أسعارها	4	12
عدد شركات انخفضت أسعارها	22	14
عدد شركات لم تتغير أسعارها	3	3
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 681.5 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 20.9 نقطة ونسبته 3.0- % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 45.3 نقطة أي ما يعادل 7.1 % عن إقفال نهاية عام 2024.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

	اسم الشـركة	يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		5202/60/91	5202/60/21	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	828.8	846.1	(2.0)	756.6	9.5
2	بنك الخليج	330.9	346.7	(4.6)	306.7	7.9
3	البنك التجاري الكويتي	579.0	605.1	(4.3)	665.7	(13.0)
4	البنك الأهلي الكويتي	259.0	246.5	5.1	206.9	25.2
5	بنك الكويت الدولي	315.7	319.5	(1.2)	232.0	36.1
6	بنك برقان	423.5	447.1	(5.3)	261.4	62.0
7	بيت التمويل الكويتي	4,004.4	4,099.8	(2.3)	3,727.9	7.4
	قطـــاع البنـــوك	863.1	882.8	(2.2)	791.4	9.1
8	شركة التسهيلات التجارية	175.4	178.3	(1.6)	176.1	(0.4)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,351.2	1,496.5	(9.7)	1,283.6	5.3
10	شركة الاستثمارات الوطنية	280.6	302.0	(7.1)	319.6	(12.2)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	298.9	318.2	(6.1)	328.6	(9.0)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	83.4	81.2	2.7	99.1	(15.8)
	قطـــاع الاستثمـــار	291.6	311.0	(6.2)	302.2	(3.5)
31	شركة الكويت للتأمين	109.1	111.8	(2.4)	130.1	(16.1)
14	مجموعة الخليج للتامين	872.0	891.9	(2.2)	980.4	(11.1)
15	الشركة الأهلية للتأمين	343.0	343.0	0.0	370.5	(7.4)
16	شركة وربة للتأمين	175.3	184.1	(4.8)	206.8	(15.2)
	قطـــاع التأميـــن	302.2	307.7	(1.8)	340.7	(11.3)
71	شركة عقارات الكويت	785.5	765.8	2.6	528.5	48.6
18	شركة العقارات المتحدة	405.2	449.4	(9.8)	280.0	44.7
19	الشركة الوطنية العقارية	292.9	307.2	(4.7)	300.7	(2.6)
20	شركة الصالحية العقارية	1,860.4	1,869.7	(0.5)	1,776.2	4.7
	القطـــاع العقـــاري	447.1	454.6	(1.6)	354.6	26.1
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	351.5	380.0	(7.5)	374.0	(6.0)
22	شركة أسمنت الكويت	550.2	550.2	0.0	342.2	60.8
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	777.4	847.7	(8.3)	719.4	8.1
	القطـــاع الصناعـــي	371.3	395.2	(6.0)	342.2	8.5
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	708.1	709.3	(0.2)	728.2	(2.8)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,542.6	1,955.6	(21.1)	1,924.4	(19.8)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	725.3	753.4	(3.7)	725.3	0.0
27	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	58.2	56.2	3.6	58.5	(0.5)
	قطـــاع الخدمـــات	771.2	859.2	(10.2)	839.7	(8.2)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	80.0	81.9	(2.3)	89.2	(10.3)
	قطـــاع الأغذيـة	434.2	434.6	(0.1)	436.4	(0.5)
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	596.0	596.0	0.0	622.5	(4.3)
	الشركـات غيـر الكويتيـة	176.1	176.1	0.0	177.4	(0.7)
	مؤشـر الشـــال	681.5	702.4	(3.0)	636.2	7.1

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

تخريج الدفعة السادسة من برنامج "مسؤول حوكمة شركات معتمد"

«حوكمة» تعزز قيادات الحوكمة في الكويت

عبر برنامج دولي معتمد من المملكة المتحدة

البرنامج معتمد من الاتحاد الدولي للحوكمة والالتزام بالتعاون مع معهد لندن للحوكمة في المملكة المتحدة

اختتمت شركة «الحوكمة والالتزام للاستشارات» بنجاح فعاليات البرنامج التدريبي الدولي "مسؤول حوكمة شركات معتمد – ICCGO "، المعتمد من الاتحاد الدولي للحوكمة والالتزام (AGRC) بالتعاون مع معهد لندن للحوكمة LGCI في المملكة المتحدة. وقد استمر البرنامج لمدة خمسة أيام متتالية، وشهد مشاركة واسعة من نخبة من العاملين في القطاعات النفطي ومؤسسات مالية وشركات مدرجة.

قدم البرنامج عماد الحسين، الرئيس التنفيذي لشركة الحوكمة والالتزام، وأخصائي الحوكمة والتطوير المؤسسي، الذي أشار في كلمته خلال حفل الختام إلى أن هذا البرنامج يأتي في إطار رؤية الشركة الرامية إلى تعزيز ثقافة الحوكمة المستدامة وتطبيق أفضل المعايير العالمية بما يتماشى مع تطلعات رؤية الكويت 2035.

برنامج تدريبي رائد لمواكبة التحديات الدولية

أوضح عماد الحسين أن البرنامج قد صُمم خصيصًا لتلبية احتياجات العاملين في مجال الحوكمة من مختلف القطاعات، بما في ذلك الجهات الحكومية والبنوك والشركات المدرجة والمرخصة في دولة الكويت، حيث يهدف إلى رفع كفاءة الكوادر الإدارية العليا وتزويدهم بأحدث المفاهيم المرتبطة بالنزاهة والشفافية والمساءلة المؤسسية.

وقد تميز البرنامج باعتماده منهجية تدريب عملية تفاعلية، تضمنت خمس ورش عمل تطبيقية ركزت على متطلبات هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي ووحدة تنظيم التأمين على النحو التالي:

تشكيل مجالس الإدارة وفق المعايير العالمية،

آليات اختيار أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس،

مواءمة التكوين المؤسسي مع متطلبات الجهات الرقابية في دولة الكويت،

تبني السياسات التي تعزز الامتثال والرقابة الداخلية،

قياس أداء الحوكمة وتطوير خطط التحسين المستمر.

وأكد الحسين أن هذا النوع من البرامج يمثل نقلة نوعية في مستوى التأهيل والتطوير المهني في مجال الحوكمة، حيث يجمع بين الإطار النظري والممارسة الواقعية، ويمنح المشاركين فرصة للحصول على شهادة معتمدة دوليًا بعد اجتياز اختبار التقييم الإلكتروني المعتمد من الاتحاد الدولي للحوكمة في المملكة المتحدة.

وقد شهد البرنامج حضور عدد كبير من المشاركين من القطاعات الحكومية والمالية والتعليمية والاستثمارية، حيث شاركت شركة نفط الكويت بعدد من كبار مسؤولي الحوكمة والالتزام والإدارة القانونية في قطاعات الشركة بالإضافة إلى بنك بوبيان وشركة شبكة المعلومات الائتماني (ساي نت) والشركة الكويتية الإماراتية وشركي جي تي سي المدرجتين في بورصة الكويت وقد أبدوا تفاعلًا كبيرًا ومتميزا مع محتوى التدريب والنقاشات الثرية التي دارت خلال الورش، وحرصوا على نقل تجاربهم المختلفة والتحديات التي يواجهونها في ميدان العمل اليومي.

واختتم البرنامج بإجراء اختبار تقييم شامل عن بُعد خضع له جميع المشاركين، تم تنظيمه عبر منصة الاتحاد الدولي للحوكمة، حيث سيُمنح الناجحون شهادة «مسؤول حوكمة معتمد دوليًا – ICCGO".

وأشار الحسين إلى أن «شركة الحوكمة والالتزام» تفخر بكونها أول جهة استشارية مستقلة في الكويت تتبنى هذا النوع من البرامج الاحترافية بالتعاون مع شركاء دوليين مرموقين، مؤكدًا أن الشركة مستمرة في تقديم المبادرات التي ترتقي ببيئة الأعمال وتدعم مبادئ الحوكمة الفعالة في جميع القطاعات.

«رساميل للاستثمار»: لا نتواصل مع العملاء باستخدام أرقام هواتف شخصية أو روابط مزيّفة

الشركة تواصل التوعية بضرورة عدم التفاعل مع جهات مشبوهة تنتحل اسمها أو اسم أي من أفراد فريقها الإداري

تواصل شركة رساميل للاستثمار تنبيه العملاء والجمهور إلى ضرورة التحقق من القنوات الرسمية للشركة أو أي شركة تعمل في المجال لمالي كموقعها الإلكتروني وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بحلولها الاستثمارية المتنوعة، لافتة إلى ضرورة عدم التفاعل مع أي جهات تدعي أنها تمثل الشركة أو تنتحل صفة فريقها العامل في الشركة والجهاز الإداري والتنفيذي للتضليل وسرقة بياناتهم الشخصية.

وبهذه المناسبة أكد الرئيس التنفيذي للشركة دخيل الدخيل أن «رساميل للاستثمار» وفريق عملها لا يقومون بالتواصل مع العملاء عن طريق روابط مشبوهة أو عن طريق أرقام هاتفية خاصة من أجل طلب الأموال باسمها وباسم أفراد منتحلة شخصياتهم، لافتاً إلى أنها تقوم باتخاذ جميع الإجراءات القانونية إزاء ذلك حفاظاً على حقوقها وعدم تشويه سمعتها وتشويه قطاع الاستثمار في السوق الكويتي ككل.

وشدد على أن فريق عمل الشركة لا يقوم بالتواصل مع العملاء عن طريق عنوان البريد الإلكتروني الخاص بهم أو من

دخيل الدخيل

خارج البلاد، لافتاً إلى أنها تعتمد جميع الإجراءات والشروط المطلوبة من قبل الجهات الرقابية من أجل تقديم حلولها الاستثمارية المتنوعة إلى العملاء بكل أمان وشفافية.

ودعا الدخيل الجميع إلى متابعة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها، أو زيارة مقر الشركة في مجمع نور الصالحية للقاء الموظفين والاستفسار منهم عن جميع الخدمات.

وذكر أن الشركة تعتمد أعلى المعايير الأمنية في الحفاظ على حقوق العملاء والمتعاملين معها، كما تقوم بتحديث أنظمتها باستمرار واعتماد أفضل الأنظمة من أجل خدمة عملائها رقمياً وخصوصاً من خلال تطبيق myRasameel الذي تقوم بتطويره باستمرار.

وأوضح الدخيل أن «رساميل للاستثمار» ومن منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تقوم بنشر العديد من الرسائل التوعوية لحماية بيانات العملاء عبر موقعها الإلكتروني ومنصاتها الرقمية المختلفة، مشدداً على التزامها التام بحماية سمعتها وحفظ حقوق جميع المتعاملين معها.

ونصح الدخيل في ختام تصريحه الجميع بعدم التفاعل مع أي جهات مشبوهة، والتأكد من صحة المواقع التي يتم التواصل معها، وتجنّب التعامل مع أي روابط غير موثوقة، وعدم الدخول في أي استثمار قبل التأكد من الحصول على الموافقة المسبقة عليه. كما نوه إلى ضرورة إبلاغ الشركة فوراً عند تلقي أي اتصال مشبوه، لمساعدتها في حماية الحقوق ومنع عمليات الاحتيال.

استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2025

هل تؤيد فصل بورصة الكويت عن الإجازات والعطل الرسمية للدولة وتقليصها 50% أو أكثر؟

إيماناً منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ونطرح في استبيان يونيو 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «طول فترات العطل والإجازات الرسمية». ففي ظل التطور التكنولوجي والتقني والتداول عن بعد، وارتفاع مستوى قطاع الوساطة تقنياً وفنياً، أصبح بالإمكان التداول من أي مكان في العالم، وذلك من باب مواكبة الأسواق والنظم العالمية، ولتعزيز تنافسية البورصة وتعظيم جاذبيتها للسيولة لا سيما المؤسسية والأجنبية.

السؤال

هل تؤيد فصل بورصة الكويت عن الارتباط بالعطل والإجازات الرسمية للدولة، وتقليص فترات التوقف والعطل بنسبة 50% لتجنب تجميد السوق وإغلاقه لفترات طويلة؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على (X) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

من «ميد» للتميز المصرفي

«بوبيان» يحصد جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت لعام 2025»

تتويجاً لريادته في الابتكار المالي وتفوقه في الأداء التشغيلي والتحول الرقمي

في إنجاز جديد يُرسّخ مكانته الريادية في القطاع المصرفي الكويتي والإقليمي، حصل بنك بوبيان على جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت» لعام 2025، ضمن جوائز التميز المصرفي المرموقة التي تمنحها مجلة «ميد» العالمية، والتي تُعد واحدة من أبرز الجوائز المتخصصة في تقييم أداء المؤسسات المالية والمصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تسلّم الجائزة نيابةً عن البنك مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات علي الأنصاري، خلال الحفل الذي أقامته المجلة في دبي ، بحضور نخبة من القيادات المصرفية والاقتصادية من مختلف دول المنطقة والعالم.

وجاء حصول بنك بوبيان على هذه الجائزة تقديراً للنمو المتواصل الذي حققه على المستويين المالي والتشغيلي، وريادته المستمرة في تعزيز حصته السوقية محلياً بفضل استراتيجيات توسعية مدروسة واستثمارات نوعية في مختلف القطاعات المصرفية، لا سيما الخدمات المصرفية الإسلامية المتطورة وفق أحدث المعايير العالمية في الصناعة المالية.

وأشارت لجنة التحكيم في تقريرها إلى أن بنك بوبيان تمكن من تحقيق توازن فريد بين نمو أعماله التشغيلية وتعزيز القدرة التمويلية والتوسع في تقديم منتجات وحلول مبتكرة تسهم في تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، مع الاستمرار في الاستثمار في القدرات التقنية والموارد البشرية لضمان تقديم خدمات مصرفية بمستوى عالمي.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، أعرب الأنصاري عن اعتزازه بتتويج البنك بهذه الجائزة المرموقة قائلاً "فخورون بهذا التكريم الذي يُترجم نجاح استراتيجيتنا بعيدة المدى في تعزيز ريادة بوبيان في القطاع المصرفي الإسلامي، حيث نسعى باستمرار إلى ترسيخ حضورنا كمؤسسة مالية تتميز بالمرونة التشغيلية والابتكار الرقمي، مع الحفاظ على نمو مالي مستدام واستثمارات مدروسة تحقق أفضل العوائد لمساهمينا وعملائنا."

وأضاف "نجحنا خلال السنوات الأخيرة في تطوير نموذج عمل متكامل يمكّننا من مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي، مستندين في ذلك إلى قاعدة صلبة من الكفاءات البشرية والاستثمارات التكنولوجية المتطورة التي تعيد تعريف تجربة العملاء المصرفية على كافة المستويات."

ريادة رقمية وشراكات نوعية تدعم الابتكار

وأوضح الأنصاري أن بنك بوبيان يواصل منذ سنوات بناء ريادته الرقمية في الكويت والمنطقة، مدفوعاً بالتزام طويل الأمد بالاستثمار في التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، مؤكداً أنه بات ركيزة جوهرية في استراتيجية بوبيان لإعادة صياغة التجربة المصرفية بالكامل من الداخل إلى الخارج. وقد واصلنا تعزيز استثماراتنا النوعية في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وأطلقنا شراكات استراتيجية مع شركات تكنولوجية عالمية، كان لها دور مباشر في تطوير قاعدة الحلول المصرفية عبر تطبيق بوبيان وتعزيز مرونة العمليات الداخلية.

وأشار إلى أن تجربة العميل تمثل محوراً أساسياً في أولويات بوبيان وكافة خططه التطويرية، حيث يحرص على تقديم خدمات متطورة وسهلة ومرنة تتجاوز توقعات العملاء، وهو ما انعكس بوضوح في استمرار بنك بوبيان في الحفاظ على صدارة مؤشرات رضا العملاء، حيث يحتفظ بلقب «أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء» في الكويت على مدار 15 عاماً متتالية بحسب تصنيفات «سيرفس هيرو»، ليبقى البنك الوحيد في الكويت الذي يحافظ على هذه الريادة بشكل متواصل.

مركز مالي متين ومستدام

وأوضح أن بنك بوبيان حقق أداءً مالياً قوياً خلال الفترة الماضية، مستنداً إلى نمو مستدام في مختلف قطاعات الأعمال، مع تنوع مصادر الدخل، وتحقيق توازن دقيق بين التوسع المدروس والحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية وقوة القاعدة الرأسمالية، ليتمكن البنك من الاحتفاظ بتصنيفات ائتمانية مرموقة صادرة عن أبرز وكالات التصنيف العالمية، ما يعكس متانة مركزه المالي واستقراره وسط مختلف المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وحول أداء الخدمات المصرفية للشركات في بنك بوبيان، أكد أنها شهدت نمواً ملحوظاً، من خلال تقديم حلول متكاملة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات قطاع الأعمال بمختلف شرائحه، سواء من حيث التمويل التشغيلي أو تمويل المشاريع والاستثمار طويل الأجل.

علي الأنصاري:

• الجائزة تجسد نجاحات بوبيان في النمو المستدام والابتكار والريادة المصرفية الإسلامية .. رقمياً وتشغيلياً

• بوبيان يواصل بناء نموذج مصرفي إسلامي متجدد يواكب تطلعات الأسواق والعملاء

كما واصل البنك أدائه المتميز في قطاع أسواق رأس المال الإسلامية، حيث عزز دوره الفاعل في هيكلة وإدارة صفقات إصدار الصكوك، ومن بينها إصدار صكوك أولية غير مضمونة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل 5 سنوات، ضمن برنامج الصكوك الخاص بالبنك والبالغ حجمه الإجمالي 3 مليارات دولار أمريكي. ويعكس هذا النجاح الدور المتنامي لبنك بوبيان كمزود رئيسي للحلول التمويلية الإسلامية المبتكرة التي تجمع بين التنوع والمرونة والامتثال لأعلى المعايير الدولية والشرعية.

تصنيفات مرموقة

وقد صنّفت مجلة «ميد» العالمية بنك بوبيان في المركز الثالث على مستوى الكويت ضمن قائمتها السنوية لأكبر 100 شركة مدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025، استناداً إلى القيمة السوقية التي بلغت 9.6 مليار دولار أمريكي، إلى جانب إيرادات إجمالية قدرها 700 مليون دولار، وصافي أرباح بلغ 300 مليون دولار.

وعلى الصعيد الإقليمي، حلّ البنك في المركز 47 متقدماً بمركزين عن تصنيف العام الماضي، وهو ما يعكس تصاعد وتيرة النمو المتوازن والقدرة على تحقيق نتائج مستدامة مدعومة برؤية استراتيجية واضحة وريادة مصرفية.

واختتم الأنصاري مؤكداً ان هذا الإنجاز يشكل تتويجاً لجهود فرق العمل في كافة قطاعات البنك، ويمنحنا حافزاً إضافياً لمواصلة مسيرة التطوير والابتكار لتحقيق المزيد من الإنجازات، وترسيخ مكانة بنك بوبيان كأحد أبرز البنوك الإسلامية محلياً وإقليمياً ودولياً.

معايير منح الجائزة

وتُمنح جوائز «ميد» للمؤسسات المصرفية استناداً إلى منهجية دقيقة متعددة المعايير، باعتماد لجنة من الخبراء المصرفيين والمحللين الماليين الدوليين. وتشمل معايير التقييم النمو في الأصول والربحية، جودة المحفظة الائتمانية، قوة المركز المالي، الابتكار في المنتجات والخدمات الرقمية، الانتشار الجغرافي، الشراكات الاستراتيجية، تطوير الأعمال، فضلاً عن التزام البنك المستمر بتحقيق أعلى مستويات رضا العملاء وجودة الخدمة.

14
الاقتصادية
ALEQTISADYAH
aleqtisadyah.com
العدد 382 • الأحد 22 يونيو 2025 م • 26 من ذى الحجة 1446 هـ

خلال حفل «ميد» للتميز المصرفي في الشرق الأوسط

البنك الأهلي الكويتي يحصد جائزة «أفضل مبادرة بالتحول الرقمي» خلال 2025

البنك أضاف إنجازاً جديداً إلى سجله الحافل بالألقاب

جائزة جديدة للبنك

فيصل التميمي محتفياً بالإنجاز

واصل البنك الأهلي الكويتي إثبات مكانته الرائدة وتحقيق المزيد من الإنجازات، من خلال نيل جائزة أفضل مبادرة في التحول الرقمي داخل القطاع المصرفي خلال حفل مجلة ميد العالمية للتميز المصرفي في الشرق الأوسط للشركات وقطاع الاستثمار عن العام 2025.

وتثبت الجائزة الجديدة القدرات المميزة للبنك الأهلي الكويتي، في مثال جديد على نجاح رحلة التحول الرقمي التي يواصل العمل بها لتطوير التجربة المصرفية التي يقدمها لعملائه، والتي يوليها أهمية كبيرة في خططه المنشودة للفترة المقبلة.

وتم تكريم البنك خلال الحفل الذي نظمته مجلة ميد العالمية في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة المدير التنفيذي في إدارة التحول الرقمي والابتكار فيصل التميمي، حيث تمت الإشادة بجهود البنك المستمرة لتطوير حلوله الرقمية في الفترة الأخيرة وفق أعلى المستويات العالمية.

وبهذه المناسبة، قال رئيس إدارة التحول الرقمي والابتكار في البنك الأهلي الكويتي خليل القطان إن الإنجاز يعكس نجاح البنك الأهلي الكويتي في نيل ثقة الجهات المتخصصة بتقييم الأداء في البنوك، وقدرته على ابتكار حلول مصرفية رقمية تواكب التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية.

وأضاف أن الجائزة تأتي في ظل استمرار رحلة التحول الرقمي في البنك الأهلي الكويتي، وهو ما يتجلى مؤخراً في إطلاق تطبيقه على الأجهزة الذكية بحلة حديثة، وتعزيز المزايا التي يوفرها للمستخدمين من أجل تنفيذ معاملاتهم المصرفية بسهولة ويسر على مدار الساعة، فضلاً عن التطوير المستمر لموقعه الإلكتروني، وطرح المزيد من الخدمات الرقمية لجميع شرائح العملاء لديه.

وأوضح القطان أن البنك الأهلي الكويتي مستمر أيضاً في رقمنة عملياته وخدماته في مختلف الإدارات بما يساعده على تحقيق هدفه المنشود بالتكامل بين الخدمات التقليدية والحلول الرقمية التي يزيد الإقبال عليها في السوق الكويتي.

وتابع أن البنك حريص على تطوير قدرات موظفيه لمساعدتهم على مواكبة التكنولوجيا الحديثة، منوهاً إلى أنه يعقد العديد من الشراكات مع المؤسسات المتخصصة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة من أجل الارتقاء بمكانته وزيادة الثقة بحلوله الرقمية المتنوعة في السوق المحلي.

ووعد القطان العملاء بالحصول على المزيد من الحلول الذكية والمنتجات المصرفية المتطورة في المستقبل، لافتاً إلى استثمار البنك بكثافة في الابتكار والتكنولوجيا مما يساعده على جذب المزيد من العملاء إلى عائلته المتنامية باستمرار.

ويأتي التكريم الجديد في ظل استمرار البنك الأهلي الكويتي بنيل العديد من الألقاب من جهات مختلفة نظراً لتميزه في الأداء في مختلف القطاعات داخل القطاع المصرفي بما يشمل الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والحوكمة والموارد البشرية والتحول الرقمي وغيرها، في انعكاس لسعيه المستمر للارتقاء بمكانته التنافسية في القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً.

خليل القطان:

- **الجائزة تعكس نجاح رحلة التحول الرقمي ورقمنة عملياتنا لتعزيز تجربة العملاء**

بورصة الكويت تجدد التزامها الإنساني في يوم اللاجئ العالمي

ساهمت البورصة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رفع المعاناة عن أكثر من 1980 عائلة من اللاجئين والنازحين منذ العام 2020

ناصر مشاري السنعوسي

نسرين الربيعان

جددت بورصة الكويت التزامها بمسؤوليتها المجتمعية والإنسانية، وأضاءت مبناها باللون الأزرق، في خطوة رمزية تجسّد تضامنها مع اللاجئين حول العالم بمناسبة يوم اللاجئ العالمي الذي يصادف 20 يونيو من كل عام.

ذلك وتحتفي البورصة بهذه المبادرة للعام الخامس على التوالي، لتؤكد مساهتها المستمرة في تسليط الضوء على الأزمات الإنسانية ودعم الفئات الأكثر ضعفاً، انسجاماً مع رؤيتها للمسئولية المجتمعية وسعيها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تأتي هذه المناسبة العالمية هذا العام تحت شعار «التضامن مع اللاجئين»، وتشكل دعوة مفتوحة للمجتمع الدولي، لا سيما القطاع الخاص، لمساندة اللاجئين من خلال مبادرات ملموسة تعزز من قدرتهم على إعادة بناء حياتهم في ظل التحديات المتفاقمة التي يشهدها العالم، من تصاعد النزوح القسري إلى تناقص التمويل الإغاثي.

وفي هذا السياق، صرّح ناصر مشاري السنعوسي، رئيس أول لإدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت، قائلا: «تعكس مشاركة بورصة الكويت في إحياء يوم اللاجئ العالمي إيمانها العميق بدور القطاع الخاص في إحداث تغيير إيجابي مستدام، من خلال دعم المبادرات وتفعيل الشراكات المؤسسية. كما تواصل البورصة دعم البرامج الهادفة إلى تمكين اللاجئين وتأمين احتياجاتهم الأساسية، بما يشمل المساعدات النقدية، والتعليم، والدعم الصحي، وذلك من خلال شراكتها الاستراتيجية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.»

كما اضاف السنعوسي بأن البورصة تركز على تعزيز الوعي المجتمعي، وترسيخ ثقافة التضامن والتكافل الاجتماعي والعطاء المسؤول، بما يسهم في بناء مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً.

هذا وأعلنت بورصة الكويت استمرار شراكتها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مؤكدةً دعمها المتواصل لمبادرات المفوضية في المنطقة، حيث ساهمت البورصة في إيصال الدعم إلى أكثر من 1980 أسرة عبر برامج إغاثية متعددة شملت المساعدات الشتوية، والتعليم، والاستجابة لحالات الطوارئ منذ عام 2020.

وفي العام 2025، شاركت بورصة الكويت في دعم برنامج المساعدات النقدية والحماية الذي تنفّذه المفوضية، والذي يُمكّن اللاجئين والنازحين من تلبية احتياجاتهم المعيشية بكرامة، تأكيداً على حرص بورصة الكويت على مواكبة أفضل ممارسات الاستدامة المؤسسية والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG).

من جهتها، قالت ممثلة المفوضية في دولة الكويت نسرين الربيعان: "في يوم اللاجئ العالمي، دعونا نتذكر بأن التضامن مع اللاجئين التزام إنساني بمد يد العون للأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم وأوطانهم لأسباب خارجة عن إرادتهم. ومن خلال فتح أبوابنا والاستماع إلى قصصهم التي تمزج بين الألم والأمل، نؤكد أهمية دعم المبادرات التي تعزز من قدراتهم وتيسر اندماجهم في المجتمعات المضيفة."

كما أضافت: "وبهذه المناسبة، أتوجه بالشكر لبورصة الكويت على مساهمتها المتواصلة للعام الخامس على التوالي في دعم الأسر اللاجئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيما المبادرات المخصصة للأطفال غير المصحوبين بذويهم. كما أثمن جهود البورصة في إبراز رسالة يوم اللاجئ العالمي وأهدافه النبيلة، وأدعو في هذا اليوم إلى توحيد الجهود لخلق عالم أكثر ترحيباً وإنصافاً لكل لاجئ، ومنحه الفرصة لحياة كريمة ومستقبل أفضل."

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منظمة عالمية تكرس عملها لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للأشخاص المجبرين على الفرار من ديارهم بسبب الصراعات والاضطهاد، وهي نقود الجهود العالمية لحماية اللاجئين والمجتمعات النازحة قسراً.

تشكل هذه المبادرة جزءاً من جهود بورصة الكويت الرامية لإحداث تأثير هادف على المجتمع كجزء من استراتيجيتها للاستدامة المؤسسية، وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتحديداً الهدف الأول - القضاء على الفقر، والثاني - القضاء على الجوع، والثالث - الصحة الجيدة والرفاه، والرابع - التعليم الجيد، والسادس - المياه النظيفة والنظافة الصحية، والعاشر - الحد من أوجه عدم المساواة، والسابع عشر - الشراكة من أجل الأهداف.

تنص استراتيجية بورصة الكويت للاستدامة المؤسسية على ضمان تطبيق المبادرات وتوافقها مع حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركة، ومعايير افضل الممارسات في القطاع الذي تعمل به، وتوقعات المستثمرين؛ بالإضافة الى إنشاء شراكات قوية ومستدامة تساعد بورصة الكويت على تحقيق النجاح وتتيح للشركة الاستفادة من قدرات ونقاط قوة الشركات أو المؤسسات الأخرى التي تمتلك خبرة في مجالات مختلفة، بالإضافة إلى دمج جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات مع ثقافة الشركة، وذلك من أجل تحقيق الاستدامة والتأثير المستمر ليتم تنفيذه وغرسه في عمليات الشركة اليومية.

كجزء من الاستراتيجية، أطلقت بورصة الكويت العديد من المبادرات بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية، مع التركيز على دعم المنظمات غير الحكومية والبرامج الخيرية، ومحو الأمية المالية والتوعية بأسواق المال، بالإضافة إلى تمكين المرأة، وحماية البيئة.

شاركت بالجلسة التي استضافتها هيئة تشجيع الاستثمار المُباشر وThe Business Year

«زين» تبرز دورها في تمكين التحوّل الرقمي بقطاع الطاقة المحلي

الشيخ د. مشعل الجابر وحمد المرزوق يتوسطان المُشاركين في الجلسة

شاركت زين في جلسة حوارية استضافتها مجموعة The Business Year الإعلامية العالمية بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والتي جمعت كبار القياديين من قطاعي الطاقة والمال، وممثلين عن الشركات العالمية والشُركاء الدوليين، للحديث حول صياغة مُستقبل الطاقة الرقمية والمستدامة في الكويت.

شهدت الجلسة مشاركة مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل جابر الأحمد الصباح، والرئيس التنفيذي للأعمال والحلول في زين الكويت حمد المرزوق، الذي سلّط الضوء على دور زين كشريكٍ استراتيجي في مسيرة التحول الرقمي لقطاعات الدولة الحيوية، وعلى رأسها قطاع الطاقة.

خلال مشاركته في الجلسة، قال المرزوق: "في زين، نؤمن بأن مُستقبل قطاع الطاقة في الكويت يرتكز على الابتكار الرقمي، وأن دورنا كشريكٍ استراتيجي يتجاوز تقديم الحلول التقنية إلى بناء شراكات حقيقية تُسهم في تعزيز كفاءة العمليات وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل."

وأضاف: "من خلال تسخير إمكانات شبكتنا المتطورة وخبراتنا في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، نعمل مع كُبرى شركات الطاقة الوطنية لتسريع التحول الرقمي في بيئات العمل المختلفة، بما في ذلك المصافي والمنشآت الصناعية الكبرى، مع التركيز على تعزيز الأمان، وتحسين الكفاءة، ودعم تحقيق الأهداف البيئية."

واختتم المرزوق قائلاً: "نُواصل التزامنا بدعم رؤية كويت جديدة 2035 من خلال تمكين القطاعات الحيوية بالتكنولوجيا المتقدمة، وتعزيز التعاون مع القطاعين العام والخاص، ونفخر بدورنا في بناء اقتصاد رقمي مُستدام يُواكب تطلّعات الدولة ويُعزّز مكانة الكويت كمركز رائد للطاقة والابتكار في المنطقة."

انعقدت الجلسة بعنوان "تمكين التحوّل في قطاع الطاقة"، حيث ركّزت على الدور المحوري الذي يلعبه قطاع الطاقة في تحقيق رؤية الكويت للتحوّل إلى مركز أعمال إقليمي مزدهر، والتركيز على جذب الاستثمارات.

كما ناقشت الجلسة أهمية الشراكات المحلية والدولية، والاكتشافات الجديدة، والتطورات التكنولوجية الحديثة في رسم ملامح مستقبل القطاع، ودور قطاع النفط والغاز في قيادة التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات، بما يُسهم في تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية.

وتستمر زين في شراكتها المُمتدة مع مجموعة The Business Year الإعلامية العالمية – ومقرّها العاصمة البريطانية لندن – للمُساهمة باستضافة مثل هذه التجمّعات الثرية، حيث تؤمن الشركة بالدور الهام الذي تلعبه هذه المنصّات في تعزيز الحوار، وتبادل الأفكار، وتمكين الابتكار في مُختلف قطاعات السوق.

كما تُشيد زين بالدور الحيوي والجهود الكبيرة التي تبذلها هيئة تشجيع الاستثمار المُباشر لتحسين بيئة الأعمال في البلاد، وتحقيق التنويع الاقتصادي، وتعزيز التنافسية، ووضع الكويت على الخارطة العالمية كمركز مالي جاذب للاستثمار، مؤكّدةً أنها مُستمرة في دعم هذه الجهود نحو تحقيق "كويت جديدة" كونها مؤسسة وطنية تُمثّل القطاع الخاص الكويتي.

المرزوق سلّط الضوء على دور زين في تمكين قطاع الطاقة رقمياً

حمد المرزوق:

> «نُواصل تمكين قطاعات الدولة الحيوية بالتكنولوجيا لنُسهم ببناء اقتصاد رقمي مُستدام»

في إطار تعاون البنك المشترك مع جامعة الكويت لنشر المعرفة ودعم الطلبة بالخبرات العملية

«KIB» ينظّم جلسة حوارية بعنوان «التمويل والرهن العقاري: الفرص والتحديات»

نظّم بنك الكويت الدولي (KIB) ممثلاً بالإدارة العقارية جلسة حوارية بعنوان "التمويل والرهن العقاري: الفرص والتحدّيات"، وذلك بالتعاون مع قسم التمويل والمنشآت المالية بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.

وتأتي هذه الجلسة، التي عقدت مؤخراً، في إطار التعاون المشترك بين KIB وكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، حيث أدارها أستاذ مساعد ومدير مركز التداول بكلية العلوم الإدارية الدكتور سعد الناهض، واستضافت كلاً من مدير قسم الاستشارات العقارية وتطوير المنتجات في إدارة العقار بـ KIB المهندس/ فهد عادل الصالح، ورئيس مجلس إدارة اتحاد العقاريين والرئيس التنفيذي لشركة أعيان العقارية إبراهيم أديب العوضي.

وبهذه المناسبة، أكد فهد الصالح: «حرص KIB على تعزيز التعاون المشترك مع جامعة الكويت، انطلاقاً من إيمانه بأهمية نشر المعرفة ودعم الطلبة بالخبرات العملية، بما يعكس التزامه بالمسؤولية المجتمعية ودوره الريادي في القطاع المصرفي"، مشيراً إلى أن هذا التعاون يعزز الربط بين الدراسات الأكاديمية والتطبيق العملي، ويُسهم في تمكين الشباب وتأهيلهم لدخول سوق العمل بكفاءة.

فهد عادل الصالح

وتناولت الجلسة التحديات التي تواجه التمويل العقاري في الكويت، مع التركيز على الفروق بين التمويل السكني والتجاري من حيث مدة السداد ومعدلات الربح على التمويل، وأهمية ابتكار حلول تمويلية تخفف الأعباء المالية عن المواطنين، خاصة الشباب. كما ناقش المتحدثون دور مشروع قانون الرهن العقاري في تنظيم السوق وتعزيز فرص امتلاك قسائم السكن الخاص، إلى جانب الجهود الحكومية والخاصة من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتطوير مدن إسكانية تشمل أكثر من 170 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى وضع هيكل تنظيمي للرهن العقاري ومشروع المطور العقاري وذلك لخلق توازن ما بين العرض والطلب للوحدات السكنية، والتي تهدف إلى معالجة التحديات الإسكانية في البلاد.

وأبرزت الجلسة دور المطور العقاري في تنشيط السوق من خلال تقديم منتجات عقارية متكاملة تلبّي احتياجات المواطنين، مع التأكيد على أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير التشريعات والقوانين لدعم بيئة تمويلية مستدامة. وشهدت الندوة تفاعلاً كبيراً من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، الذين أثروا النقاش بأسئلتهم حول مستقبل القطاع العقاري في ظلّ التغيرات الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تجسد التزام KIB وجامعة الكويت بالمسؤولية المجتمعية، من خلال تعزيز التعليم ونشر المعرفة، ودعم الجهود الحكومية لتوفير حلول إسكانية شاملة، مما يسهم في تحقيق الاستدامة وتعزيز الرفاهية المجتمعية في دولة الكويت.

طيران الجزيرة تقدّم خصماً 15% مع حملة J9PAYDAY

تطلق طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، حملة "يوم الراتب" الحصرية لهذا الصيف لتمنح المسافرين من خلالها خصماً بنسبة 15 % على أسعار التذاكر إلى عدداً من الوجهات المميزة التي تخدمها.

وتسري الحملة في الفترة من 22 إلى 28 يونيو 2025 ليحصل المسافرين على فرصة مثالية للحجز لرحلاتهم القادمة بأسعار مخفّضة. وفي اليوم الأول من الحملة، سيكون الخصم متاحاً حصرياً عبر موقع طيران الجزيرة الإلكتروني، وتطبيق الهاتف، وبالاتصال بمركز خدمة العملاء وباستخدام الرمز الترويجي J9PAYDAY. وابتداءً من 23 يونيو، سيتم تمديد العرض ليشمل جميع منصات الحجز.

ويشمل العرض الرحلات خلال الفترة من 1 يوليو وحتى 30 سبتمبر 2025، ويُستثنى منه الرحلات إلى الهند، والرحلات القادمة إلى الكويت بين 15 أغسطس و7 سبتمبر 2025.

وقال رئيس القطاع التجاري في طيران الجزيرة، بول كارول: «تأتي حملة J9PAYDAY في إطار التزامنا بتقديم المزيد من القيمة والمرونة للمسافرين. ومع خصم 15 % على معظم وجهات

شبكتنا، فهذا هو الوقت المثالي لحجز الرحلة القادمة سواء كانت عطلة عائلية أو للسياحة الثقافية أو للاستجمام على الشاطئ، إذ أن الأسعار التنافسية تمكن المسافرين من التخطيط لأكثر من عطلة واحدة خلال الصيف إلى وجهات متنوعة ومثيرة. نحن مستمرون في الاستماع لعملائنا وتقديم عروض موسمية تساعدهم على التوفير وتوسّع أمامهم آفاق السفر ضمن شبكتنا المتنامية."

يمكن حجز التذاكر عبر موقع طيران الجزيرة: www.jazeeraairways.com أو من خلال تطبيق الشركة، أو بالاتصال على 177، وعلى المسافرين استخدام الرمز الترويجي J9PAYDAY للاستفادة من الحملة.

بالتعاون مع أكاديمية CODED

بنك برقان ينظّم زيارة ميدانية لطالبات «Academy X» لمقره الرئيسي

لتعزيز الثقافة المصرفية لدى الطالبات تماشياً مع حملة «لنكن على دراية» وتمكينهن من التعرف على بيئة العمل المصرفي

ممثلو بنك برقان في لقطة جماعية مع طالبات خلال الزيارة

في إطار التزام بنك برقان بمسؤوليته الاجتماعية وجهوده المستمرة نحو الاستدامة والاستثمار في الطاقات الشبابية ودعم قطاع التعليم في الكويت، استقبل البنك مجموعة من طالبات "Academy X" في زيارة ميدانية وجولة تعليمية بمقره الرئيسي بحضور ممثلي من أكاديمية CODED، لتعريفهن بعالم القطاع المصرفي، وتعزيز وعيهن المالي والمهني.

وشملت الجولة أقسام الفرع المختلفة، حيث اطلعت الطالبات على الخدمات والحسابات التي يوفرها البنك لمختلف شرائح العملاء، إلى جانب أهم التقنيات الرقمية التي تتماشى مع استراتيجية ورؤية بنك برقان نحو التحول الرقمي. كما تم تسليط الضوء على الفرص الوظيفية المتاحة في البنك، مما ساهم في تحفيز الطالبات على الانضمام للقطاع المصرفي، لاسيما في قطاعي التكنولوجيا ونظم المعلومات.

ومن خلال هذه الزيارة، يواصل بنك برقان أيضاً دعمه لحملة "لنكن على دراية" التوعوية المصرفية من خلال تزويد طالبات "Academy X" بمعلومات مالية وتوعوية عن الحملة لمعرفة حقوقهن وواجباتهن المصرفية لكي يتفادين أي عمليات احتيال. كما تتماشى هذه المبادرة مع حملة البنك "علمهم صغار" لتزويد الطالبات بأهم مهارات التخطيط المالي السليم والادخار في عمر مبكر لمستقبل أفضل.

وفي تعليقها على الزيارة، قالت السيدة/ حصة النجادة، مدير أول – الاتصالات والمسؤولية الاجتماعية للشركات في بنك برقان: "سعداء باستضافة طالبات 'Academy X' في فرعنا الرئيسي، حيث لاقت الزيارة تفاعلاً كبيراً من الطالبات، وعبرن عن اهتمامهن بالمجال المصرفي وسعادتهن بهذه التجربة التعليمية والعملية. وتأتي هذه المبادرة ضمن سلسلة برامج البنك المجتمعية الهادفة إلى تثقيف وتمكين جيل الشباب، ورفع مستوى الوعي المالي لديهن بما يعزز دور البنك في دعم التنمية المستدامة والمساهمة في بناء جيل واعٍ ومؤهل للمستقبل".

حصة حسين النجادة، مدير أول – الاتصالات والمسؤولية الاجتماعية للشركات في بنك برقان

وتابعت النجادة: "كما تندرج هذه الخطوة ضمن إطار دعم بنك برقان المتواصل للحملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية"، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية. حيث تم تسليط الضوء على معلومات قيّمة حول الاستخدام الآمن للخدمات المصرفية الرقمية، وأبرز أساليب الاحتيال الشائعة وطرق الوقاية منها. وتعريفهن بمجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المصممة خصيصاً لتواكب احتياجات وتطلعات الطلبة وأسلوب حياتهم العصري".

يأتي برنامج "Academy X" المبادرة الأكبر لتمكين المرأة في مجالات التكنولوجيا وريادة الأعمال ضمن إطار شراكة البنك الاستراتيجية مع أكاديمية CODED الرائدة في مجال تعليم التكنولوجيا والابتكار في الكويت. وتعد هذه الشراكة نموذجاً مؤثراً على مستوى الدولة في دعم الكفاءات النسائية وتوجيهها نحو مستقبل رقمي مزدهر. يعرف البرنامج المشاركات بمبادئ تصميم واجهات وتجربة المستخدم (UI/UX)، وأحدث أدوات الذكاء الاصطناعي وأسس ريادة الأعمال، إلى جانب تنمية المهارات القيادية والشخصية. كما يهدف البرنامج إلى تحفيز الطالبات على إطلاق مشاريعهن الناشئة عبر برامج إرشاد متخصصة بعد انتهائه، وتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي لتفعيل طاقاتهن الإبداعية بشكل فعال يخدم تطور الاقتصاد في الكويت.

بنك قطر الوطني يتوقع صمود الصين أمام الصدمات التجارية العالمية

توقع بنك قطر الوطني (QNB) أن يظل الاقتصاد الصيني صامدا أمام الصدمات التجارية العالمية، مشيرا إلى أن آفاق نموه هذا العام لا تزال قوية نسبيا رغم استمرار التوترات التجارية.

وأرجع البنك هذا الصمود، في تقريره الأسبوعي، إلى الانخفاض الهيكلي في الاعتماد على الصادرات الموجهة نحو الولايات المتحدة، وعدم فعالية التعريفات الجمركية في بيئة سلسلة التوريد العالمية، والميزة التنافسية المتأتية من ضعف سعر صرف الرنمينبي، وهي عوامل مجتمعة تؤدي إلى تخفيف الصدمات الخارجية الكبيرة للاقتصاد الصيني.

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد الصيني بدأ العام على وقع إيجابي، على خلفية تحسن معنويات القطاع الخاص نتيجة مزيج من السياسات الاقتصادية الداعمة، والتفاؤل تجاه قدرات البلاد في مجال الذكاء الاصطناعي، واستقرار نشاط التصنيع حيث جاء ذلك بعد سنوات من تراجع إقبال المستثمرين وتقلب معدلات النمو، بسبب الأزمات العقارية، والقيود التنظيمية، ومحدودية التحفيز الحكومي، والصدمة الناتجة عن إجراءات الإغلاق الصارمة خلال جائحة كورونا.

وقد أسهمت هذه التوقعات والتحولات الإيجابية في تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة توقعات النمو المستمرة منذ سبتمبر 2024، إلا أن آفاق الاقتصاد العالمي تغيرت فجأة في فبراير الماضي، إثر إعلان الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب زيادة كبيرة في التعريفات الجمركية على الواردات، مستهدفة بشكل خاص الصين برسوم جمركية بلغت 140 % مع تقليل كبير للإعفاءات، وبعد انطلاق المفاوضات الثنائية، تم خفض هذه التعريفات إلى 40 %، لكنها لا تزال مرتفعة نسبيا.

ورغم هذه الصدمة الكبيرة، أشار التقرير إلى ثلاثة عوامل رئيسية تدعم النظرة التفاؤلية لقدرة الصين على مواجهة السياسات الأمريكية، يأتي في مقدمتها أن التأثير الكلي للتعريفات الأمريكية على نمو الاقتصاد الصيني محدود للغاية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع أهمية الولايات المتحدة كوجهة تصدير رئيسية، بالإضافة إلى التحول الاستراتيجي للصين في وجهات تدفق تجارتها.

واعتبر التقرير، عند تحليله للعامل الثاني، أن التعريفات الجمركية أصبحت أدوات غير فعالة في عالم يشهد تجزؤا في سلاسل التوريد العالمية، إذ أضعف دور الصين المحوري في شبكات الإنتاج العالمية من فعالية هذه التعريفات بشكل كبير، فعلى عكس تدفقات التجارة الثنائية في الماضي، تعبر السلع الحديثة حدودا متعددة أثناء التجميع، مما يُصعب عزل القيمة المضافة الوطنية.

وأشار التقرير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تتكيف بسرعة مع هذه التغيرات، حيث تقوم بنقل مراحل التجميع النهائية إلى دول أخرى مع الحفاظ على المدخلات الصينية عبر عمليات إعادة الشحن.

وتعد هذه الحلول البديلة أكثر فاعلية من تطبيق التعريفات الجمركية، مما يقلل من تأثير السياسات الحمائية، كما أن جزءاً كبيراً من صادرات الصين، مثل المكونات الأساسية في الإلكترونيات والآلات والأدوية، يصعب استبدالها وتظل ضرورية للشركات الأمريكية واستقرار الإمدادات.

ورأى التقرير أنه نتيجة لذلك، فمن غير المرجح أن تحفز التعريفات الجمركية إعادة التصنيع إلى الداخل، ومن المتوقع أن تحتفظ الصين بدورها كحلقة وصل لا غنى عنها في قطاع التصنيع العالمي.

وتوقع التقرير في العامل الثالث أن يعوض انخفاض قيمة الرنمينبي الصيني، وخاصة من حيث القيمة الفعلية الحقيقية، تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية، إذ يعزز هذا الانخفاض القدرة التنافسية لأسعار الصادرات الصينية على المستوى العالمي، مشيرا إلى أنه منذ تصاعد "الحرب التجارية" في فبراير الماضي، تراجعت قيمة الرنمينبي مقابل الدولار الأمريكي، لكنها انخفضت بشكل أكبر مقابل سلة أوسع من العملات، مما أدى إلى هبوط كبير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الصينية.

ولفت التقرير إلى أن هذا الأمر أسفر عن خفض التكلفة النسبية للصادرات الصينية في الأسواق التي لا تتعامل بالدولار الأمريكي، مما مكّن الشركات الصينية من تعزيز حصتها السوقية عالميًا رغم ارتفاع التعريفات الجمركية الأمريكية حيث يعمل تعديل سعر الصرف الفعلي الحقيقي كآلية استقرار تلقائية للاقتصاد الصيني علاوة على ذلك يساهم تعديل سعر صرف الرنمينبي في الحفاظ على الطلب الخارجي أو حتى زيادته، مما يضمن استمرار فائض الصادرات، ويؤكد بشكل أكبر محدودية تأثير الحواجز التجارية الأحادية الجانب.

الأصول المصرفية في الإمارات تلامس 1.3 تريليون دولار في مارس مع نمو الائتمان والودائع

ارتفعت الأصول المصرفية في دولة الإمارات في مارس الماضي إلى 4.72 تريليون درهم (1.28 تريليون دولار) في نهاية مارس الماضي، بزيادة 1.9 % على أساس شهري، مقارنة بـ 4.63 تريليون درهم (1.26 تريليون دولار) في فبراير، بحسب بيانات مصرف الإمارات المركزي.

نمو الائتمان والودائع

جاء هذا النمو مدفوعًا بارتفاع إجمالي الائتمان بنسبة 1.6 % إلى 2.24 تريليون درهم (610 مليارات دولار)، نتيجة زيادة الإقراض للقطاع الخاص والقطاع العام والجهات المرتبطة بالحكومة.

كما ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة 2.3 % إلى 2.94 تريليون درهم (800.6 مليار دولار)، مدعومة بنمو ودائع المقيمين بنسبة 2.4 % لتصل الى 2.69 تريليون درهم (732.5 مليار دولار)، تصدّرتها ودائع القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير المصرفية، في حين انخفضت ودائع الحكومة بنسبة 2.3 %.

كذلك، سجلت ودائع غير المقيمين نموًا بنسبة 0.4 %، لتبلغ 248.6 مليار درهم (67.69 مليار دولار).

تحسن السيولة

في الوقت نفسه، توسّع عرض النقد بجميع مؤشراته، إذ ارتفع عرض النقد «ن1» بنسبة 0.4 %، و«ن2» بنسبة 3.3 %، و«ن3» بنسبة 2.9 %، بما يعكس تحسن السيولة في النظام المصرفي.

كما ارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 2 % لتصل إلى 833.1 مليار درهم (226.86 مليار دولار) بنهاية مارس الماضي.

ختام أسبوع متقلب في الأسواق العالمية

وسط ترقّب وقلق من التصعيد الجيوسياسي

أنهت الأسواق العالمية الأسبوع الماضي على تباين حاد، وسط حالة من القلق والترقب التي سيطرت على المستثمرين، بفعل التوتر المتصاعد في الشرق الأوسط وتريث الولايات المتحدة في الرد العسكري المباشر على خلفية النزاع بين إسرائيل وإيران، فقد أغلقت مؤشرات وول ستريت الرئيسية على انخفاض، بينما تراجعت أسعار النفط، في وقت تواصل فيه واشنطن الضغط على طهران عبر العقوبات بدلاً من التحرك العسكري الفوري.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أشار إلى أنه قد يحتاج إلى أسبوعين لاتخاذ قرار بشأن أي خطوات إضافية، بعد فرض عقوبات جديدة على كيانات وأفراد مرتبطين بالقطاع الدفاعي الإيراني، يأتي ذلك بعد أسبوع على الهجوم الإسرائيلي الأول الذي قوبل برد إيراني، ما أعاد المنطقة إلى واجهة المخاطر الجيوسياسية العالمية.

تراجع مؤشر S&P 500 بنسبة 0.21 %، وهبط مؤشر ناسداك بنسبة 0.49 %، بينما ارتفع مؤشر داو جونز بـ 38.47 نقطة أو ما يعادل 0.09 % ليصل إلى 42,210.13 نقطة، وكانت جلسة الجمعة قد بدأت بمكاسب، إلا أن الأسواق تقلبت بين الصعود والهبوط مع استمرار الغموض السياسي والعسكري.

أسواق الطاقة

وفي أسواق الطاقة، انخفضت عقود خام برنت بنسبة 2.3 % لتستقر عند 77.01 دولار للبرميل، رغم أنها سجلت مكاسب أسبوعية بلغت 3.6 %. أما خام غرب تكساس الوسيط الذي لم يُسجّل يوم الخميس بسبب عطلة أميركية، فاختتم الأسبوع على تراجع بنسبة 0.28 % إلى 74.93 دولار، محققاً ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة 2.7 %.

وقال ريك ميكلر من شركة «تشيري لاين إنفستمنتس»: «المستثمرون قلقون من الدخول بقوة إلى السوق في نهاية أسبوع حافل بالأحداث، خصوصاً في ظل احتمال تفاقم الوضع خلال عطلة نهاية الأسبوع».

في المقابل، أصدرت وزارة التجارة الأميركية بياناً قالت فيه إن العقوبات الجديدة تستهدف تحقيق «عدالة وتكافؤ في الإجراءات»، في وقت يستبعد فيه محللون أن ينتهي التصعيد دون تأثير مباشر على أسواق الطاقة وسلاسل التوريد العالمية.

وتستهدف العقوبات الأميركية الجديدة كيانات وأفراداً وسفناً تقدم معدات دفاعية لإيران، واعتُبرت مؤشراً على نهج دبلوماسي تتبعه إدارة ترامب.

لكن المحلل في «PVM»، جون إيفانز، حذر قائلاً: «طالما أن إيران وإسرائيل تتبادلان الضربات، فإن خطر حدوث تصعيد غير مقصود يطال البنية التحتية النفطية يبقى قائماً».

ودعت وزراء خارجية أوروبا إيران إلى الانخراط مجدداً في الحوار مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي، وذلك بعد محادثات رفيعة المستوى في جنيف حول إمكانية التوصل إلى اتفاق نووي جديد، والتي انتهت دون تقدم ملموس.

أسواق العالم

وأنهت البورصات الأوروبية الرئيسية جلساتها على ارتفاع طفيف، مقتفية أثر المكاسب التي حققتها الأسواق الآسيوية، وتراجع مؤشر MSCI للأسهم العالمية بنسبة 0.01 % في تداولات الجمعة.

وكانت أسواق آسيا قد تلقت دفعة من مكاسب مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ ومؤشر كوسبي في كوريا الجنوبية، بدعم من حزمة التحفيز الاقتصادي التي أعلنها الرئيس الكوري الجديد لي جاي ميونغ.

الاحتياطي الفيدرالي منقسم بشأن مستقبل أسعار الفائدة

في أول تصريحات لهم منذ حديث رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الأربعاء، أشار صناع السياسات إلى تباين واضح في وجهات النظر بشأن الخطوة المقبلة.

ففي حين قال باول إن من المرجح خفض أسعار الفائدة خلال هذا العام، لكنه حذر من ضغوط تضخمية «ملحوظة» بسبب تأثير الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، دعا العضو كريستوفر والر إلى النظر في خفض الفائدة بدءاً من الاجتماع القادم. في المقابل، رأى رئيس الاحتياطي الفيدرالي في ريتشموند، توم باركين، أنه لا حاجة ملحة للخفض.

وقال باول أيضاً إنه يجب عدم التمسك الشديد بالتوقعات الاقتصادية الحالية.

وتراجعت عوائد سندات الخزانة الأميركية عقب تصريحات والر، كما زاد الطلب على السندات كملاذ آمن بسبب المخاوف من تصاعد الصراع في الشرق الأوسط. وانخفض العائد على سندات الخزانة لأجل عشر سنوات بمقدار نقطتين أساس إلى 4.375 %، مقارنة بـ 4.395 % في نهاية تعاملات الأربعاء.

الدولار يرتفع والذهب يتراجع

ارتفع الطلب على الدولار الأميركي، ما دفعه إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أسابيع مقابل الين الياباني، وارتفع مؤشر الدولار بنسبة 0.03 % أمام سلة من العملات الرئيسية، فيما زادت العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) بنسبة 0.3 % إلى 1.1528 دولار، ويتجه المؤشر لتحقيق مكاسب أسبوعية تبلغ 0.6 %.

أما أسعار الذهب، وهو ملاذ تقليدي آخر، فقد تراجعت بنسبة 0.13 % إلى 3,365.91 دولار للأوقية، وتتجه لتكبد خسارة أسبوعية.

21 الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 382 • الأحد 22 يونيو 2025 م • 26 من ذى الحجة 1446 هـ
aleqtisadyah.com

6.6 مليار دولار استثمارات الإمارات في الصناعات المعدنية

تُعد مبادرة "اصنع في الإمارات" من أبرز المحركات الاستراتيجية لنمو صناعة التعدين في الدولة والتي تهدف إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي إلى 300 مليار درهم بحلول 2031.

ستتجاوز استثمارات دولة الإمارات في الصناعات المعدنية 24.3 مليار درهم أي قرابة 6.6 مليار دولار في العام الجاري. يعكس هذا الاستثمار الكبير التزام الإمارات بتعزيز مكانتها كمركز صناعي عالمي في قطاع المعادن، ضمن استراتيجياتها طويلة المدى للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط وفقاً لتحليل أجراه "إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية".

وتبرز هنا صناعات الألمنيوم والحديد، بالتوازي مع قفزة ملحوظة في صادرات الإمارات إلى الأسواق الدولية، وعبر ربط التصنيع المحلي بسلاسل الإمداد العالمية، ما يعزز القيمة المضافة للمنتجات الإماراتية في الأسواق العالمية. وساهم قطاع الصناعات التحويلية، الذي تندرج ضمنه صناعات المعادن، بـ 13.5 % من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة خلال 2024.

ومن أبرز الصناعات المعدنية في الإمارات: الألمنيوم عالي الجودة والحديد والصلب والذي يشمل القضبان، الأسلاك، لفائف الحديد، حديد التسليح، أنابيب الصلب والأنابيب المعدنية والصناعات المعدنية الإنشائية للمباني والمصانع والجسور والمنتجات المعدنية الثانوية والصناعات المتقدمة المرتبطة بالمعادن مثل: قطع غيار الطائرات والمركبات. وتدير شركة "الإمارات العالمية للألمنيوم" منشأتين رئيسيتين في جبل علي والطويلة، بإنتاج سنوي نحو 2.7 مليون طن سنوياً، كما تنتج الشركة أول ألمنيوم باستخدام الطاقة الشمسية، كجزء من جهودها لتحقيق الاستدامة وتقليل الانبعاثات. وأعلنت شركة "الإمارات العالمية للألمنيوم"، أحد أكبر منتجي الألمنيوم في العالم، عن استثمار 14.7 مليار درهم (4 مليارات دولار) لبناء أول مصهر ألومنيوم جديد في الولايات المتحدة منذ 45 عاماً، في ولاية أوكلاهوما بطاقة إنتاجية متوقعة 600 ألف طن سنوياً، ومن المقرر أن يدخل مرحلة التشغيل قبل نهاية العقد الجاري، بعد توقيع اتفاق حوافز مع حكومة الولاية بقيمة 275 مليون دولار.

وارتفعت صادرات الإمارات من الألمنيوم إلى الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق، حيث سجلت 68,560 طنًا في مارس 2025، مقارنةً بـ 16,124 طنًا في مارس 2024، وفقاً لبيانات وزارة التجارة الأمريكية، ما يشير إلى نمو بنسبة تفوق 325 % خلال عام واحد وتعكس هذه الزيادة الطفرة في الإنتاج والتوسع بالأسواق العالمية. وسجلت شركة "إمستيل" إيرادات 7.6 مليار درهم (2.07 مليار دولار) 2024، بدفع من الطلب المتزايد على الحديد في مشاريع البنية التحتية. كما أعلنت الشركة عن إطلاق خطة توسعة صناعية بقيمة 6 مليارات درهم (1.63 مليار دولار)، تهدف إلى مضاعفة الطاقة الإنتاجية وتعزيز التصدير إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا.

أزمة الديون تتفاقم.. 1.2 تريليون دولار فائدة الديون الأميركية في آخر 12 شهرا

تزداد التحذيرات من تفاقم أزمة الديون الأميركية يوماً بعد يوم، وسط مخاوف من أن تؤثّر في مكانة أميركا بالاقتصاد العالمي وتهدد مكانة الدولار كعملة احتياطية رئيسية في العالم وكذلك مكانة سندات الخزانة كأصل آمن.

وبلغت مصروفات الفوائد السنوية على الدين الأميركي 1.2 تريليون دولار خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بمعنى آخر تدفع الولايات المتحدة الآن 3.3 مليار دولار يومياً فوائد ديون.

تجاوزت مصروفات الفوائد السنوية الآن نفقات الصحة والدفاع بنحو 300 مليار دولار، كما أصبحت تكاليف الفوائد ثاني أكبر نفقات حكومية، بفارق 300 مليار دولار فقط عن الضمان الاجتماعي.

ونتيجة لذلك، تعكس مدفوعات الفوائد نحو 18 % من إجمالي الضرائب المدفوعة، وهي نسبة أقل بقليل من الرقم القياسي البالغ 19 % الذي سُجل في ثمانينيات القرن الماضي عندما كانت أسعار الفائدة تصل إلى 19 %.

ويرى العديد من الخبراء أن الفائدة على الديون الأميركية هي أكبر أزمة تواجهها واشنطن في الوقت الحالي.

عندما كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض آخر مرة عام 2020، كانت الحكومة الفيدرالية تنفق 345 مليار دولار سنوياً لخدمة الدين الوطني.

وكان ارتفاع أسعار الفائدة هو السبب وراء زيادة تكلفة خدمة الدين.. في أبريل 2020، عندما كانت الحكومة تقترض تريليونات الدولارات لمعالجة الجائحة، انخفض العائد على سندات الخزانة لمدة 10 سنوات إلى 0.6 %، وهي الآن 4.39 %.

وكان ترامب قد هاجم رئيس الاحتياطي الفيدرالي، وقال إن باول يتسبب في خسارة أميركا مليارات الدولارات بسبب رفضه خفض الفائدة.

وأضاف ترامب أن الفائدة المرتفعة تفاقم أزمتي عجز الميزانية والديون الفيدرالية، لكنه يصر على أنها أزمات موروثة من الإدارة السابقة للرئيس جو بايدن، وأن القانون الكبير الجميل الخاص بالضرائب الذي مرره الكونغرس سيساعد على مواجهة الأزمتين.

مخاوف تفاقم أزمة الديون الأميركية

وكان صندوق النقد الدولي قد حذّر في أبريل 2024 من أن المستوى القياسي للديون الحكومية الأميركية يهدد الاستقرار المالي العالمي.

وقال الصندوق إن زيادة الإنفاق الحكومي وتنامي الدين العام وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة تؤدي إلى ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأميركية، وتتسبب في رفع معدلات الفائدة في العديد من دول العالم.

وإذا لم تتمكن الحكومة الأميركية من سداد مدفوعات الفوائد، فقد يهدد ذلك مكانة الدولار كعملة احتياطية عالمية، وقد يؤدي هذا السيناريو إلى ضعف الدولار وإثارة أزمة سيولة، مع تأثيرات اقتصادية أوسع.

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

50300624

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأحد 26 من ذى الحجة 1446 هـ • 22 يونيو 2025 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 382 | عدد الصفحات 23

صناديق التحوط تتهافت على شراء عقود نفط برنت إرتفاع وتيرة الأحداث العسكرية

صناديق التحوط تكثف رهاناتها على خام برنت بأعلى وتيرة منذ أوائل أكتوبر

كثفت صناديق التحوط رهاناتها على مزيج برنت بأعلى وتيرة منذ أوائل أكتوبر، مع تصعيد إسرائيل ضرباتها لبرنامج إيران النووي، ما يزيد المخاوف في منطقة تنتج نحو ثلث إمدادات النفط العالمية.

زاد مديرو الأموال صافي مراكزهم الشرائية للمرجع العالمي بمقدار 76,253 عقداً إلى 273,175 عقداً، في الأسبوع المنتهي في 17 يونيو، وفقاً لبيانات "آي سي إي فيوتشرز يوروب» (ICE Futures Europe). في المقابل، هبط عدد المراكز البيعية إلى أدنى مستوى له في أكثر من أربعة أشهر.

ارتفاع رهانات الشراء على خام برنت بأكبر وتيرة منذ أكتوبر

قفزت عقود النفط الآجلة بنسبة 13 % في 13 يونيو، بعد أن فاقمت إيران وإسرائيل صراعاً خيّم على أسواق النفط العالمية على مدى 20 شهراً، دون أن يؤثر حتى الآن على الإنتاج. ويبدو أن

المتداولين يتحوّطون من احتمال نشوب مواجهة أوسع في الشرق الأوسط أو من اضطراب التدفقات عبر مضيق هرمز، ما عزّز ميل المراكز الاستثمارية للرهان على الصعود، وهو ما تجلّى بالفعل الأسبوع الماضي.

وتوقع بعض المحللين أن تؤدي أسوأ السيناريوهات إلى دفع الأسعار لتتخطى 100 دولار للبرميل. وفي زاوية أخرى من السوق، قفزت تقلبات عقود مزيج برنت الأسبوع الماضي إلى مستويات لم تُسجَّل منذ غزو روسيا لأوكرانيا في 2022، كما ارتفعت أيضاً علاوة مخاطر النفط.

تجدر الإشارة إلى تأخر صدور بيانات مراكز المتداولين لعقود الخام الأميركي من هيئة تداول السلع الآجلة «CFTC» لهذا الأسبوع حتى يوم الاثنين بسبب العطلة.

الاقتصادية ALEQTISADYAH | الموقع الالكترونى | رئيس التحرير هشام الفهد | نستقبل الأخبار على البريد التالى | للتواصل | مدير التسويق والإعلان

جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf | www.aleqtisadyah.com | editor@aleqtisadyah.com | news@aleqtisadyah.com | 50300624 | يحيي حجازي 50624249 | @aleqtisadyahkw